

بسم الله الرحمن الرحيم

**داسة مشروع انشاء  
بنك عقاري استثماري في  
الجمهورية اليمنية**

**إعداد :**

**مهندس / عيسى صالح احمد**

**دار المهندس محمد قاسم العريفي**

إدارة الدراسات الهندسية وتطوير المشاريع

## الباب الأول

### الدارسة التسويقية

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة :

### الخلفيات التاريخية

### النظام المصرفي والنقدي اليمني

#### أولاً: رؤية تاريخية :-

يبين لمن يقرأ التاريخ الاقتصادي لليمن انه فيما قبل ثورة سنة 1962 م لم يكن هناك نظام نقدي وطني او ادارة نقدية حديثة او عملة وطنية متداولة او بنوك تجارية يمنية لذلك اتسم النظام النقدي والمصرفي اليمني بالتبعية فيما قبل الثورة .

لقد كانت العملة المتداولة هي الريال الفضي ماري تريزا ( م . ت ) ، وهذا الريال ( م . ت ) عملة فضية نمساوية سكت لأول مرة في النمسا سنة 1780 م ويحتوي على نحو 28 جرام من الفضة بدرجة نقاء 83 %

واستخدم هذا الريال الفضي في اليمن سنة 1924 م من خلال المعاملات التجارية ولقى قبولا عاما خلال فترة قصيرة بسبب عدم وجود وحدة نقد وطنية و ان المحتوى الفضي له كان افضل من المحتوى الفضي في العملات الاخرى و استخدام الدولة له كعملة قانونية تسوى بها المدفوعات بين الحكومة والناس ، و تمتعته بالقبول العام كوسيلة للتبادل بين الافراد . وهكذا اصبح الريال ( م . ت ) عملة قانونية متداولة بفعل الضرورة وموافقة الدولة دون ان يكون هناك قانون يحكم ذلك ونسرع الى بيان ان قيمة الريال الفضي (وهو عملة معدنية) كانت تتاثر باسعار الفضة في السوق الدولية . فعرض الفضية والطلب عليها يؤثر بقوة على قيمة الريال . ومن ناحية اخرى ، فانه رغم ان الريال ( م . ت ) هو العملة القانونية في اليمن الا ان قيمته كانت تتحدد في عدن ومن ثم اصبح اداة للضغط السياسي !!

واكتفى الامام بسك عملة مساعدة للريال ( م . ت ) على اساس 40 وحدة . وسميت وحدة العملة المساعدة (بقشة) وسكت هذه العملة المساعدة من الفضة والنحاس . ولم تكن كمية العملة المساعدة كافية لتيسير التبادل في الاسواق مما ادى الى توالي الازمات بسبب نقص هذه العملة .

ولم تلق العملة المساعدة قبولا كبيرا في مناطق الحدود بسبب الشك فيها وبسبب استخدام كبار التجار لعملات اخرى الى جانب الريال ( م.ت) مثل الروبية الهندية والروبية الباكستانية ومن ثم واجه الريال (م.ت) منافسة شديدة من هذه العملات في تلك المناطق الحدودية .

وتجدر الاشارة الى ان العملات التي كانت متداولة في اليمن الجنوبي قد استخدمت كذلك الى جانب الريال (م.ت) في اليمن الشمالي لتيسير المعاملات التجارية والمالية ، مثل الروبية الهندية والشلن الافريقي ولكن الدولة لم تعترف بها كعملات رسمية .

#### 1-1 نشأة النظام المصرفي اليمني :-

بدا النشاط المصرفي في اليمن في اوائل الخمسينات عندما فتح بك ( اندوشين ) الفرنسي فرعا له في الحديدة وتركزت اعماله في شراء وبيع ريال ( م . ت ) واغلق هذا البنك ابوابه بعد سنتين بسبب خلافات وقعت بين الامام وادارة البنك .

وفي سنة 1959 م قام البنك الاهلي السعودي بفتح ثلاثة فروع له في كل من صنعاء والحديدة وتعز وقام هذا لبنك بدور هام في النظام المصرفي اليمني . اذ اعتمدت عليه اليمن في الجزء الاكبر من علاقاتها الاقتصادية . ولم يقدم هذا البنك سوى خدمات مصرفية ضئيلة في مجالات فتح الاعتمادات وعمليات الايداع والسحب . كما انه لم يقدم قروضا الا لفئة قليلة من اصحاب الامتيازات . وهذا يعني انه كان اقرب الى ان يكون ( وكالة للصرافة ) منه الى ان يكون بنكا تجاريا فقد كانت اعمال الصرافة تشكل الجزء الاعظم من نشاطه .

وكان يعمل الى جانب هذا البنك ( مكاتب صرافه ) متناثرة تقدم خدمات مصرفية لحساب البنوك في عدن . كما ان بنوك عدن - واكثرها اجنبية - كانت تقوم باهم العمليات التجارية . وبذلك كان دور البنك الاهلي السعودي في تمويل التجارة الداخلية دورا صغيرا . اذ كان الجزء الاكبر منها يتم من خلال بنوك عدن . وبعد قيام الثورة في سبتمبر سنة 1962 م انشئ البنك اليمني للانشاء والتعمير ليحل محل البنك الاهلي السعودي في فروع الثلاثه ويعد انشاء هذا البنك بداية تحول كبير في النشاط المصرفي في اليمن . فقد قام هذا البنك بتقديم التسهيلات المصرفية للتجار . كما تم من خلاله التعامل التجاري والائتمان مع الخارج . وقد كان ذلك يتم من خلال بنوك عدن فيما قبل الثورة .

وفيما بين سنة 1962 - 1967 م مارس بنك مصر نشاطه المصرفي في مدن صنعاء والحديدة وتعز . ولكن عملياته كانت قاصرة على تقديم الخدمات المصرفية للقوات المصرية العاملة في اليمن ، والاشراف على تنفيذ اتفاقات التجارة والدفع القائمة بين مصر واليمن . كما قام بنك مصر باصدار اول عملة يمنية سنة 1964 م ومع انسحاب القوات المصرية من اليمن قام البنك بتصفية اعماله وهكذا اقتصر النشاط المصرفي في اليمن على البنك اليمني للانشاء والتعمير حتى قيام البنك المركزي اليمني سنة 1971 م .

### 1-2-2 الاصدار النقدي والرقابة على النقد :-

ونشير في البداية الى ان الحاجة الى الرقابة على النقد لم تظهر قبل سنة 1964 فقد كانت اليمن تتبع قاعدة الفضة . وفي عام 1964 م صدر القانون رقم 6 بانشاء لجنة النقد اليمنية . واعطيت هذه اللجنة حق اصدار العملة . وجعل هذا القانون من الريال وحدة النقد الاساسية في اليمن ، وحدد عره بما يساوي 0,829427 جراما من الذهب الخالص وقد حدد هذا السعر على اساس القيمة الفعلية لمعدن الفضة في ريال ( م . ت ) حينذاك . وجعل القانون لاوراق النقد المصدرة قوة ابراء غير محدودة كما نص القانون على ان تغطي العملة المصدرة بالكامل بالذهب والفضة والعملات الاجنبية القابلة للتحويل والسندات الاجنبية التي تصدرها او تضمنها حكومات اجنبية والمقومة بعملات اجنبية قابلة للتحويل .

كما اعطى القانون ( لجنة النقد ) حق العمل على استقرار قيمة الريال في الداخل والخارج وادارة الارصدة النقدية الخارجية ومع ذلك فانه لم يعطها حق الرقابة على البنوك التجارية كما انه لم يحدد علاقتها بالحكومة الا فيما يرتبط باقراض الحكومة مقابل اذون الخزانة .

وفي سنة 1967 م انشئت هيئة الرقابة على النقد لتتولى الاشراف على اصدار تراخيص الاستيراد والتحويلات غير المنظورة . وعلى اية حال ، فانه يبين من دراسة تطور النظام النقدي والمصرفي اليمني انه خلال الفترة 1962 - 1971 م كانت هناك جهات خمسة تقوم ببعض وظائف البنك المركزي ، وهي لجنة النقد اليمنية . وقد تولت عملية اصدار النقد ، و هيئة الرقابة على عمليات النقد . وكانت مسؤولة عن الرقابة على

التحويلات الخارجية المرتبطة بالاستيراد ، والمدفوعات غير المنظورة ومراقبة سعر الصرف الاجنبي للعملة الوطنية والعمل على استقرار قيمة الريال في الداخل والخارج و وزارة الاقتصاد وهي مسؤولة عن اصدار التشريعات النقدية ، و وزارة الخزانة ( المالية ) وهي مسؤولة عن سك اصدار العملة المساعدة وادارة الدين العام ، و البنك اليمني للانشاء والتعمير وكان يمك حسابات الحكومة ويقوم باقراضها الى جانب الاعمال المصرفية الاخرى .

والواقع ان هذه الوظائف لاتشمل كل وظائف البنك المركزي فقد كانت الرقابة على البنوك ، وتنظيم الائتمان وتوجيهه وصياغة السياسة النقدية وادارتها يتطلب وجود البنك المركزي اليمني . لذلك صدر القانون رقم 4 لسنة 1971 م بانشاء هذا البنك ليتولى اصدار العملة الوطنية وادارة الاحتياطيات النقدية الاحتفاظ بحسابات الحكومة و وظيفة بنك البنوك .

### **1-3 عرض النقود :**

في ظل نظام الفضة الذي اخذت به اليمن تآثر عرض النقود بالعوامل الاساسية التالية اسعار الفضة في الاسواق الدولية . فعندما ينخفض سعر الفضة في السوق الدولية يزيد عرض الريال ( م . ت ) ويحدث العكس عندما يرتفع سعر الفضة و ادى بعد مركز سك العملة عن السوق اليمنية الى التأثير بقوة على مرونة عرض وطلب الريال و الاكتناز فقد ادى انغلاق الاقتصاد اليمني الى عدم اقبال ذوي الدخول المرتفعة على الادخار والاستثمار بهدف دعم التنمية وهذا القول نفسه صحيح بالنسبة لما يتحقق لدى الحكومة من فوائض مالية و عدم استقرار او نمو تحويلات المغتربين الى اسرهم في الداخل . اذ كانوا يحتفظون بجزء منها في بنوك عدن و انسياب كمية من النقود الى خزانة الدولة عند جباية الضرائب دون ان يكون هناك انفاق حكومي كاف مقابل ذلك ، و عجز الميزان التجاري . اذ ادى هذا العجز الى استنزاف جزء من النقد المتداول . فقد كان الريال ( م . ت ) يتجه الى وق عدن سدادا للعجز و الضغوط النقدية بفعل قوى الاحتلال الانجليزي في عدن ، و ارباح الصيرافة الكبيرة في عدن ادت الى تسرب كمية كبيرة من الريالات ( م . ت ) من السوق اليمنية الى سوق عدن .

ويبين مما سبق ان الشعب اليمني في الشمال قد عانى كثيرا فيما قبل الثورة بسبب عدم وجود نظام نقدي يماني مستقل و غياب المؤسسات المالية و عدم وجود عملة وطنية و عدم كفاية عرض النقود فقد كان عرض النقود قاصرا على النقود القانونية المتداولة بسبب عدم وجود الجهاز المصرفي المتكامل و استخدام قوى الاحتلال في عدن الريال ( م . ت ) كوسيلة للضغط السياسي على الشمال اليمني من خلال عملية تحديد سعر الريال ( م . ت ) وتشجيع المضاربة عليه ف سوق عدن لتحقيق مآرب سياسية .

وساعد على كل ذلك عدم وجود نظام نقدي ومصرفي وطني فلم يكن لدى اليمن الشمالي سوى البنك الاهلي السعودي الذي لم يقد بدور جوهري بسبب ضالة موارده المالية وصعوبة اتصالاته مع الخارج والمنافسة القوية التي واجهها من بنوك عدن وقد كانت تتمتع بكفاءة تنظيمية وادارية عالية وقدرة مالية كبيرة ، واتصالات خارجية واسعة مع المراكز المالية والتجارية العالمية لذلك فان بنوك عدن كانت تجنى فوائد تمويل التجارة الخارجية للشمال اليمني ، وفوائد تشغيل التحويلات النقدية للمغتربين اليمنيين وتحقق عوائد كبيرة مقابل الخدمات المصرفية الاخرى التي تقدمها للشمال اليمني .

### **ثانيا : هيكل النظام المصرفي اليمني :-**

تتسم ج . ع . ي كدولة ساعية للتقدم بضعف الوعي المصرفي لذل فان النقود القانونية هي الاداة الرئيسية لتسوية المدفوعات اما نقود الودائع فليست تلعب دورا هاما في هذا المجال ويرجع ضعف الوعي المصرفي الى عوامل التخلف التي سيطرت على حياة المجتمع زمنا طويلا فيما قبل الثورة ، وخاصة عدم وجود شبكة من المصارف واسعة الانتشار في المدن والقرى . ولا زال الناس يفضلون التعامل بالنقود القانونية ولازال كثير من الناس لا يفتحون حسابات مصرفية رغم ان دخولهم تسمح بذلك .

ويواجه النظام المصرفي اليمني مشكلة غياب السوق النقدية المنظمة . وهذه السوق لازمة لتوفير السيولة المالية وتوجيه الائتمان وضبط عرض النقود . وفي اطار السوق النقدية والمالية المنظمة تستطيع المصارف ان توظف مواردها المالية في اصول مالية متنوعة تمكنها من تحقيق التوافق بين الربحية والسيولة ومن خلالها ايضا يستطيع البنك المركزي ان يمارس رقابته على توجهات السياسة النقدية والائتمانية .

ويتسم النظام المصرفي اليمني بتركيز البنوك التجارية وفروعها في المدن الرئيسية الثلاثة صنعاء والحديدة وتعز ويرجع ذلك الى اعتماد هذه البنوك على تمويل التجارة الداخلية والخارجية والى ضعف الانشطة غير الزراعية في الريف اليمني مما جعل اقامة بنوك تجارية في الريف عملية غير مربحة وهكذا فان اهل القرى لا زالوا في حاجة شديدة الى خدمات وتسهيلات ائتمانية لتمويل التنمية الريفية سواء من خلال البنوك التجارية او البنوك المتخصصة .

## 1-2 المؤسسات المصرفية :

يتكون النظام المصرفي اليمني من البنك المركزي اليمني و البنوك التجارية والبنوك المتخصصة ( البنك الصناعي اليمني بنك التسليف للاسكان بنك التعاون الاهلي للتطوير ) .

وقد انشئ البنك المركزي اليمني بموجب القانون رقم 4 لسنة 1971 وقد منحه هذا القانون سلطة البنوك المركزية ووظائفها فهو بنك الحكومة وبنك البنوك وصاحب الحق المطلق في اصدار النقود القانونية وتنظيم الاعمال المصرفية والائتمانية وادارة احتياطي الدولة من الذهب والعملات الاجنبية وهو يتولى مسئولياته في اطار السياسة الاقتصادية للحكومة بهدف دعم التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو يتولى ادارة السياسة النقدية والائتمانية باستخدام اسلحة السياسة والنقدية .

ويعتبر البنك اليمني للانشاء والتعمير اهم المصارف التجارية وتمتلك الحكومة 51% من راس المال والباقي يملكه يمنيون .

ويعد البنك اليمني للانشاء والتعمير هو البنك الوطني الرائد في مزاوله الاعمال المصرفية . ويعمل معه سنة 1985 م تسعة بنوك تجارية اخرى من بينها اثنان ياهم فيهما راس المال الوطني وهما بنك اليمن والكويت الذي انشئ سنة 1979 م و بنك اليمن الدولي الذي انشئ سنة 1980 م اما البنوك السبعة الاخرى فهي بنك الاعتماد والتجارة الدولي وبنك ( الاندوشين والسويسى ، والبنك البريطاني للشرق الاوسط و ينيتد بنك وسيتي بنك وجيبب بنك والبنك العربي المحدود ) ولا تزال شبكة فروع البنوك الاجنبية محدودة نسبيا فلديها 12 فرعا فقط كما تمتلك البنوك التجارية في جملتها 35 فرعا منتشرة في ارجاء اليمن .

وكان المبرر الاساسي لانشاء البنوك الاجنبية في اليمن هي المشاركة في تمويل التنمية ودعمها . وقد اسهمت هذه البنوك في تمويل بعض المشروعات التنموية . وقد تم ذلك في حدود ضيقة . اذ ادت كثرة المشاكل والمعوقات الى احجام هذه البنوك عن الاستثمار كما ان هذه البنوك لم تهتم بتدريب كوادر يمنية كما انها كانت منافسا قويا للبنوك الوطنية ولم تلتزم هذه البنوك بتوجيهات البنك المركزي والحكومة فيما يتعلق

بالتحويلات النقدية . ذلك انها كانت تجري تحويلات خارج الحسابات التي تقدمها الى البنك المركزي وقد ادى ذلك الى الاضرار بالبنوك الوطنية .

## **2-2 الصيارفه ووكلاء المغتربين :**

ادى غياب الجهاز المصرفي وتخلف الوعي المصرفي لدى المغتربين اليمنيين الى قيام فئة من الناس منذ وقت مبكر في اليمن الشمالي وفي عدن باعمال الصيرفه . ومع ان الجهاز المصرفي فيما بعد الثورة وخاصة خلال السبعينات قد تطور كثيرا الا ان الخدمات المصرفية ظلت محدودة النطاق فلم تكن تشمل سوى 8% من السكان وبذلك استمر عمل الصيارفه في بيع وشراء مختلف العملات على النطاق المحلي اما التحويلات من الداخل الى الخارج فلا يقوم بها سوى الصرافون الكبار الذين يملكون مكاتب صرافه في الداخل والخارج فضلا عن وجود مراسلين لهم في اسواق النقد الدولية وعملية التحويلات الى الخارج تعد الخدمة المصرفية الوحيدة والتي لا يقوم بها الصيارفه ووكلاء المغتربين الصغار .

ويمكن ايجاز العمليات التي يقوم بها الصيارفه ووكلاء المغتربين في بيع وشراء العملات الاجنبية و تلقى وتوزيع التحويلات من المغتربين و القيام بالتحويلات الى الخارج بما في ذلك اصدار الشيكات على مكاتبهم ومراسليهم في الخارج و الاحتفاظ بالودائع والامانات و اقرض الغير بشكل لا يختلف كثيرا عما تفعله البنوك وقد يقومون بتمويل رحلة المغترب الى الخارج والمشاركة في تمويل التجارة البرية و ممارسة بعض الاعمال التجارية و استثمار ارصدتهم من العملات الاجنبية في الخارج و المضاربة بالريال اليمني في اسواق الدول المجاورة اذ يقومون بتصدير اوراق النقد اليمنية الى اسواق السعودية ليحققوا ارباحا من فروق اسعار الصرف بين السوق المحلية والخارجية وخاصة عندما يزداد الطلب ( او يقل العرض ) محليا على بعض العملات الاجنبية مثل الدولار الامريكي ومن ثم ترتفع قيمتها في السوق المحلية غير المنظمة .

وهكذا نجد ان جهاز الصيارفه ووكلاء المغتربين يشكل سوقا نقدية لها خطورتها خارج سوق النقد المنظمة ويقوم باعمال مصرفية تقع في نطاق اعمال المصارف كما يقوم هذا الجهاز بتحديد سعر العملة المحلية امام العملات الاجنبية في السوق . وهو عمل من اعمال البنوك المركزية ويقوم هذا الجهاز كذلك بتصدير الريال اليمني الى اسواق الدول المجاورة وخاصة وسوق جدة بالسعودية .

## **ثالثا : السياسة النقدية والاستقرار :-**

ليس يخفي ان السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية فالسياسة النقدية تعني اتخاذ السلطة النقدية لاجراءات نقدية معينة تمكنها من المشاركة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والبنك المركزي وهو المسئول عن ادارة السياسة النقدية . ويستخدم لذلك ادوات نقدية وادارية تؤثر في توجهات هذه السياسة .

وحسبنا ان نقل ان فاعلية السياسة النقدية في ج . ع . ي كدولة ساعية للتقدم انما تتطلب ادراكا واعيا من الادارة النقدية لابعاد المشكلة الاقتصادية والاجتماعية ، و عملا مستمرا لتنمية الوعي المصرفي ، و خلق جهاز مصرفي متطور وسوقا نقدية ومالية منظمة و تحديدا دقيقا لاهداف السياسة النقدية ووسائل تحقيقها و تحديدا دقيقا لبدء تنفيذ السياسة النقدية من خلال ادوات نقدية وادارية مناسبة ومرنة بحيث تؤثر بقوة وفاعلية على توجهات الائتمان المصرفي .

ولا زال الامر يتطلب جهدا مكثفا من الادارة النقدية لتحقيق هذه المتطلبات بسبب مشاكل ادارية وتنظيمية وفنية واقتصادية تؤدي الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وتعوق جهود التطوير ومن ثم تخلق قصورا في

جانب العرض ، واخرى تعمل على زيادة الطلب الكلي . من خلال مجالات غير انتاجية . وهكذا يواجه الاقتصاد اليمني ضغوطا تضخمية قوية كما يواجه مشكلة ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع الاجور ، واسعار الطاقة وصعوبة المواصلات ، وندرة العمالة الماهرة ، وضعف مستوى الانتاجية ويؤدي ذلك الى تغذية الضغوط التضخمية .

ويعمل البنك المركزي اليمني على تحقيق الاستقرار النقدي في اطار السياسة الاقتصادية للحكومة بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر . وذلك من خلال الادوات النقدية وعلى راسها سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني ، وتحديد حجم وشروط التسهيلات الائتمانية بوسائل ادارية . ولا نعتقد ان عمليات السوق المفتوحة يمكن ان تمارس دورا فعالا ومؤثرا في توجيهات السياسة النقدية بسبب غياب السوق النقدية والمالية المتطورة

وتعمل الادارة النقدية اليمنية كذلك على استقرار سعر صرف الريال بالعملات الاجنبية في اطار اتفاقية صندوق النقد الدولي وقد طلب الصندوق من الحكومة اليمنية نظام تعدد اسعار الصرف الذي كان معمولا به من قبل وتوحيد سعر الصرف للعمليات المنظورة وغير المنظورة .

وتنفيذا لهذه التوصية تم في سبتمبر سنة 1970 م الغاء تعدد اسعار الصرف وتوحيد سعر صرف الدولار على اساس سعر الصرف السائد في السوق وقتئذ ( الدولار = 5 ريال ) . على ان يتم تعديل سعر الصرف ليتمشى دائما مع سعر السوق الحر . وتحفظ السلطة النقدية بحقها في التدخل في السوق مشترية او بائعة للمحافظة على سعر الصرف الواقعي ويعد هذا السعر الموحد المتغير مرحلة انتقالية الى نظام سعر الصرف الثابت .

ويعد التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مسألة ضرورية لتحقيق الاستقرار وتبذل الحكومة اليمنية محاولات جادة لتحقيق هذا التنسيق اذ تتعاون وزارة المالية والبنك المركزي اليمني لتنظيم كمية ونوعية وسائل الدفع وربط حجم الاصدار النقدي بتطور الناتج المحلي الاجمالي وامتصاص فائض السيولة النقدية في محاولة لتخفيف الاتجاهات التضخمية .

ومع ذلك فان احداث عجز مستمر في الموازنة العامة اليمنية وتمويل هذا العجز من خلال الاقتراض من البنك المركزي يعد احد الروافد الاساسية لتغذية التضخم وعلى اية حال فان التنسيق المنشود لا يتم على الوجه الصحيح ذلك انه حين يتم تمويل الزيادة في الانفاق العام من خلال الاصدار النقدي الجديد فان السياستين المالية والنقدية تتعاونان على تغذية التضخم وزيادة شروره واثامه !! ولسنا في حاجة الى اعادة بيان ما ينشئه التضخم من اثار سلبية على حياة المجتمع .

وحسبنا ان ننبه الى ان البعض يزعم ان مخاطر التضخم وشروره هي ثمن التنمية . ويحتجون بان التضخم قد صاحب النمو الاقتصادي في روسيا واليابان وتركيا والبرازيل والارجنتين والمكسيك ، وانه يدعم التنمية اذا استطاعت الحكومة ان توفقه عند الحد الذي تراه مناسباً . فالتضخم يعمل على تحرير موارد اضافية للاستثمار في مجتمع يتسم بضعف معدل الادخار القومي وضعف مرونة الاجهزة المالية .

ومهما يكن من امر ، فانها قضية جدل فكري ويدور الجدل حول الدرجة المقبولة من التضخم التي تصاحب السياسة الانمائية . فالتضخم المخطط الذي يحدث بمعدل منخفض ومحدد يحرك الموارد من اجل التنمية دون ان يحدث تحولات كبيرة في توزيع الدخل او الثروة او ان يعيث بالاستقرار الاقتصادي . فاحداث

درجة ما من التضخم هي الثمن الضروري للتنمية . وهذا التضخم المخطط ضرورة في ظل جمود الهيكل المالي والاقتصادي .

وواقع الامر ان التمويل التضخمي للتنمية قد يعوق النمو من ثلاث زوايا هامة ان حكومات الدولة المتخلفة التي تستخدم سياسات تضخمية لتمويل التنمية انما تقع تحت ضغط سياسي كبير لحماية قطاعات هامة من الشعب من اثار الضغوط التضخمية . ويتم ذلك بفرض رقابة حكومية على اسعار السلع والخدمات الاساسية وهذه الرقابة تشوه هيكل الاسعار النسبية مما يضر بعملية التطور ذاتها اذ يؤدي تحديد اسعار الغذاء الى عرقلة التنمية الزراعية ويؤدي التحديد الجبري لايجاتر المساكن الى السعي لاقامة مساكن لا تخضع للرقابة الحكومية ويؤدي دعم اسعار السلع والخدمات الى تغذية عجز الموازنة العامة ، و التضخم لا يحدث بمعدلات متساوية ولكن بمعدلات عشوائية تصاحبها تغيرات في معدل ارتفاع الاسعار تتحدد سياسيا . وهذه التغيرات في معدل التضخم يضيع معها وقت طويل في عمليات التوقع والمضاربة والتماس الوقاية من اضرار التضخم و تلجا الدول المخلفة الى فرض الرقابة على الصرف وتحدد سعر صرف عملاتها بصورة تحكمية وتفرض اسوار الحماية على انتاجها ويؤدي ذلك الى خسائر كبيرة في الكفاءة الاقتصادية وقد يخلق صعوبات اشد في ميزان المدفوعات .

وجملة القول هي ان تمويل التنمية من خلال التضخم قد يحظ بجاذبية سياسية كاداة لتعبئة اكثر كفاءة لموارد الدول المختلفة . فهو ثمن يدفعه الناس لتحقيق تنمية اسرع . ولكنه من ناحية اخرى قد يعوق عملية التنمية من خلال تشويه عملية توزيع الموارد وضياع جزء منها على دعم اسعار السلع و الخدمات الاساسية وتزايد مشاكل ميزان المدفوعات وارتفاع اسوار الحماية والرقابة على الصرف .

وليس ثمة ريب ان ج . ع . ي دولة تناضل وتكافح من اجل تحقيق التنمية ، وتواجه ضغوطا تضخمية نامية لذلك يجب ان تعتمد على تخطيط مالي ونقدي يتسم بالمرونة والفاعلية ويستهدف تمويل التنمية من خلال موارد حقيقية ويتطلب ذلك تنمية الوعي والادخاري وانشاء شبكة واسعة من اجهزه الادخار و وضع خطة متكاملة لتقويم السلوك الانفاقي للناس و تعميق اقتناعهم باهمية عملية التنمية واهدافها و ووضع خطة محددة لتنمية الإيرادات العامة وترشيد الانفاق العام كسبيل لخفض عجز الموازنة العامة وتوجيه الموارد المالية الى القنوات الصحيحة للاستثمار و تحقيق التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية في اطار خطة مالية قومية لتمويل التنمية وتحقيق الاستقرار .

## الاقتصاد الوطني

### المقدمة :-

يجئ اعداد البرنامج الاستثماري لعام 1997 م الذي بلغت مخصصاته الاجمالية 81181,751 مليون ريال استمرارا للجهود الانمائية المتواصلة التي تبذلها الوزارت والمؤسسات الحكومية في مختلف المجالات والتي تبلورت في اهداف وسياسات واستراتيجية الخطة الخمسية الاولى (1996 - 2000) كما يجئ اعداده في اطار الحاجة للتكامل الضروري مع سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري التي بدأت الحكومة بتطبيقها في اوائل عام 1995 م .

ومع الاعتقاد بان تقديم بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 1997 م بما فيها المخصصات الاستثمارية تستلزم مراعاة الطبيعة الموضوعية المتكاملة لتاثيرات الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري على الوضع الاقتصادي والمالي والتنموي للبلاد . وان التقدم بالبيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للدولة واعتماده مرة واحدة من قبل مجلس النواب يخضع لاعتبارات دستورية ومؤسسية وعملية في الوقت الحاضر . على اننا نعتقد ايضا بان عرض مشروع البرنامج الاستثماري السنوي والموازنات العامة لمؤسسات الدولة وتحليلهما في اطار الخطة السنوية سيمهد لوضع جهودنا الانمائية وسياساتنا الاقتصادية والمالية والنقدية قصيرة الاجل في اطار واضح من المراجعة المنهجية واعادة التقييم المسئول لنتائج جهودنا الاقتصادية والانمائية . ولتكون هذه الخطة السنوية بمثابة مؤشرات متابعة تنفيذ سياساتنا وبرامجنا الاقتصادية ومشاريعنا الانمائية لتصحيح الخطا - ان وجد - وتطوير الايجابيات المتحققة خلال عام واحد .

وعلى أي حال فان وزارة التخطيط والتنمية هي مستمرة في تطوير جهودها في المجالات التخطيطية الانمائية ومنها المضي في اعداد الخطة السنوية باعتبارها مراجعة ومتابعة منهجية لتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، تتقدم بمشروع البرنامج الاستثماري لعام 1997 م في خطوة جديدة متقدمة على طريق التطوير المستهدف في تحسين كفاءة الادارة الاقتصادية والجهود الانمائية التي تبذلها المؤسسات الحكومية كافة .

ومع ان تطورا كبيرا في منهجية اعداد البرنامج الاستثماري لهذا العام ، كما يراد له ان يكون وفقا لما ورد في الخطة الخمسية الاولى ، لم يتحقق لاسباب موضوعية وذاتية اهمها ، ان حجم المخصصات الاستثمارية للمشاريع الانمائية الجاري تنفيذها كبيره جدا للدرجة التي لم تسمح ، الا بحدود ضيقه جدا لا تتجاوز ال 10% ( من هذه ال 10% هنالك مخصصات لتمويل مشاريع جديدة تساهم في تمويلها مصادر خارجية ) باضافة مشاريع انمائية ( استثمارات ) جديدة . الا ان تقدم عرض تحليلي موجز للموقف الاقتصادي والانمائي في العام 1996 م واتجاهاته العامة في الاعوام القادمة استعراض مبالغ المخصصات الاستثمارية وتوزيعها بين الوزارات والمحافظات والقطاعات ، يشكل براينا خطوة هامة على طريق دعم وتطوير الاهتمام المطلوب بممارسة منهجية مؤسسية واضحة ليس فقط في اعداد الموازنة العامة للدولة وللبرنامج الاستثماري في اطار الخطة السنوية كوثيقة تهدف لمراجعة ومتابعة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ( 1996 - 2000 ) بل ونعتقد ايضا ، ان هذا التقديم يساعد في تعزيز الدعوة لمتابعة تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري بصورة عامة واعادة التقييم المستمر لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية على نحو خاص . كذلك فان في طريقة عرض البرنامج الاستثماري لعام 1997 م ما يساعد على تقدير الانجاز الاقتصادي والانمائي المتحقق بالمقارنة مع مؤشرات واتجاهات الخطة الخمسية الاولى .

#### **اولا : الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم :-**

**1-1 :** في مطلع عام 1996 م اتخذت جملة من السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية التي استهدفت تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة بمقدار 25,5 مليار ريال أي بنسبة 14,7 % من اجمالي النفقات ، والسعي لتأمين الاستقرار في سعر الصرف الخارجي للريال . ولهذا الغرض صدرت قرارات عديدة

لتحرير التجارة الخارجية وذلك بإلغاء نظام العمل بتصاريح الاستيراد والتصدير والسماح للموردين والمصدرين بالتعامل مع البنوك وإلغاء القيود والإجراءات على كافة الصادرات التجارية اليمينية مباشرة كما كلف المجلس الأعلى للشئون الاقتصادية والنفطية باستكمال إصدار اللائحة التنفيذية المنظمة لإعفاءات المواد الخام المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 1991 م والمتعلقة بالمنتجات المصنعة محليا والمعدة للتصدير . كذلك صدرت قرارات تتعلق بالاستقرار النقدي حيث تم رفع أسعار الفائدة التي وصلت حدودا بين حوالي ( 25% - 27 % ) بالنسبة للودائع ، وكذلك توسع الإصدار لانونات الخزينة ، وتحديد نسبة معينة كسقف للائتمان المصرفي وذلك بهدف السيطرة على السيولة النقدية . وقد تقرر أيضا خلال العام الحالي .

### **ثانيا : الإصلاح الإداري والمبكي :-**

**1-2 :** على ان تطبيق السياسات والإجراءات المالية والنقدية هي وان كانت ضرورية لتأمين الاستقرار الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار ، الا انها ليست كافية لوحدها لتحقيق اهداف الإصلاح الاقتصادي واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة . ففي اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي يبقى مهما جدا المضي في تطبيق فعال للإصلاحات الإدارية لضمان ارتباط إجراءات تخفيض الإنفاق وزيادة الإيرادات الحكومية بزيادة كفاءة تقديم الخدمات الحكومية العامة وتحسين إنتاجية العاملين وليس فقط من خلال رفع وتصحيح الأسعار وزيادة رسوم الخدمات الحكومية وللدلالة على أهمية هذا الاستنتاج نشير الى ان مراجعة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لأوضاع الوحدات الاقتصادية خلال عام 1996 م تؤكد على استمرار الحاجة الماسة جدا لتحسين إنتاجية المؤسسات الحكومية ومشاريع القطاع العام .

**2-2 :** وعلى وجه التحديد وفي اطار الجهود الرامية لتحقيق الإصلاحات الإدارية المستهدفة فلقد كشفت محاولات تقييم أنشطة القطاع الاقتصادي للوحدات الحكومية في القطاع العام والمختلط خلال عام 1996 م عن وجود الكثير من المشاكل الجدية التي لا بد من التصدي لها بدرجة أعلى من الاهتمام والمسئولية فلقد استمرت الظواهر السلبية في هذا القطاع كضعف أنظمة الرقابة الداخلية في هذه الوحدات وضعف الإشراف والمتابعة من قبل الوزارات المشرفة او من قبل مجالس الإدارات المسؤولة عن أنشطة الوحدات التابعة لها كذلك استمرت ممارسات تطبيق الطرق العشوائية في اعداد الموازنة التقديرية وخصوصا منها جانب المبالغة في تقدير النفقات وضعف المعايير الموضوعية منها وكذلك استمرار حالة ضعف التنسيق بين الوحدات والوزارات المشرفة وانعدام التنسيق بين الوحدات ذات الأنشطة المتشابهة كالتنسيق بين وحدات القطاع الصناعي والزراعي مما يؤدي في النهاية الى عدم الالتزام بتنفيذ الموازنة وفقا للربط المعتمد . هذا الى جانب استمرار وجود العديد من المشاكل والمخالفات المالية والإدارية والقانونية . وعلى نحو خاص تبقى الحاجة ماسة الى استكمال الأوضاع القانونية للعديد من الوحدات الاقتصادية الحكومية التي تمارس أنشطتها في الوقت الحاضر .

ان استمرار وجود هذه الاختلالات والظواهر السلبية في وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط يشكل عقبة أساسية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والحكومي . ولذلك لا بد من المضي في جهود إعادة النظر بالقوانين واللوائح التي تحكم القطاع العام والمختلط بهدف زيادة كفاءته وإنتاجه .

**3-2 :** اما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الخصخصة فان تقدما محدودا قد تحقق خلال عام 1996 م فلقد تم انجاز واتخاذ عدة خطوات في مجال خصخصة عدد من المشاريع العامة . ففي القطاع السياحي تم خصخصة عدد من المشاريع الفندقية ، ويجري الان استكمال خصخصة بعض المشاريع الصناعية والزراعية . كذلك

اتخذت خطوات لخصخصة جانب من فعاليات ميناء عدن . ومن ناحية اخرى توشك الحكومة على الانتهاء من استكمال قانون الخصخصة الذي يهدف الى تنظيم عمليات تنفيذ البرنامج .

### **ثالثا : النمو الاقتصادي والتنمية :-**

**1-3 :** كما اكدت الخطة الخمسية الاولى ، ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على ارتفاع الاسعار لا يكفي للتعامل مع حاجة البلاد المتزايدة لرفع مستويات الاستثمار والانتاج وزيادة معدلات الاستخدام وبناء مشاريع البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق هدف التنمية العام المتمثل بتحسين مستويات المعيشة .

فعلى المستوى الاقتصادي العام ، ومع ان من المبكر توفير مؤشرات احصائية للدلالة على مدى النجاح الذي تحقق في مجال زيادة النمو الاقتصادي خلال عام 1996 م الا ان المتوفر من المؤشرات والبيانات من الانتاج في عدد من القطاعات والفروع الاقتصادية وبوجود التقديرات الاحصائية الاولى ، تدل على وجود دلائل ايجابية بتحقيق معدلات مناسبة في النمو الاقتصادي لمعظم القطاعات بما يتوقع ان يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 7% بالاسعار الثابتة . ففي القطاع الزراعي رغم كارثة الفيضانات في شرق البلاد وشمالها فان الانتاج الزراعي قد ينمو بمعدل متواضع في حدود 2% وفي قطاع انتاج النفط الخام والغاز ، فان من المتوقع ان تزداد القيمة المضافة المتولدة فيه بمعدلات عالية يتوقع ان تكون بحدود 13,5% نتيجته لارتفاع اسعار النفط وزيادة الانتاج من حقول جنة بمقدار 15 الف برميل يوميا . اما في قطاع تكرير النفط ، فان عام 1996 م شهد جهودا مستمرة لزيادة كميات المنتجات النفطية ولذلك فان من المتوقع ان يحقق معدلات نمو عالية حقيقية ، أي بعد استبعاد ارتفاع الاسعار يتوقع ان تكون بحدود 11% كما ان من المتوقع ان يرتفع انتاج قطاع الصناعة التحويلية على نحو كبير يفوق ما كان متوقعا له في الخطة الخمسية الاولى حيث يقدر ان يصل الى 10% وبنفس الاتجاه الايجابي فان قطاع التشييد والانشاءات (المقاولات) وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية ستحقق معدلات نمو عالية نسبيا يتوقع ان تكون بحدود 8% و 13% على التوالي بينما شهدت سنة 1996 م انخفاضا في القيمة المضافة المتولدة في قطاع الكهرباء ومياه الشرب وكذلك الحال تراجع قطاع الخدمات الحكومية اذ من المتوقع ان تنخفض معدلات نموه الحقيقية أي بعد استبعاد اثر ارتفاع الاسعار خلال العام 1996 م .

عدم فتح احسابات خاصة للوزارات والجهات الحكومية في البنوك التجارية وحصرها بالبنك المركزي كما تم توحيد اسعار الصرف على جميع المعاملات وتحريره وفقا لحركة العرض والطلب في السوق باستثناء الابقاء على سعر صرف خاص للدولار حدد بـ 30 ريال / للدولار للتعامل مع المواد الغذائية الاساسية المستوردة وهي القمح والدقيق .

**2-1 :** ولقد ادت الاجراءات الحكومية المتخذة خلال العام 1996 م الى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة . فالبيانات الحالية المتوفرة تشير الى ان الانفاق الفعلي للموازنة ( باستثناء نفقات مشاريع البرنامج الاستثماري الممولة اجنبيا ) خلال الستة اشهر الاولى من العام ( يناير - يونيو 1996 م ) يقدر بحوالي 94147 مليون ريال وان الإيرادات الفعلية المتحققة قد وصلت الى حوالي 87360 مليون ريال خلال هذه الفترة أي ان مقدار العجز قد انخفض الى حوالي 6787 مليون ريال في مقابل التقديرات المخمنة عند صدور الموازنة والمبالغة 12765 مليون ريال ( لنصف العام ) أي انخفاض نسبة العجز الفعلي بحوالي نصف العجز المتوقع ان هذا المؤشر يدفع بالاعتقاد الى ان هدف تخفيض العجز سيكون اكثر مما تم التخطيط له وهو علامة ايجابية في هذا المجال . واذا قدر ان يكون العجز في الموازنة بهذه الحدود فان من المتوقع

وبموجب المؤشرات الأولية المتوفرة ان تكون نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 1996 م بحدود 4% وهي نسبة تدل على تحقيق نجاح واضح في سياسات خفض العجز في الموازنة .

**3-1 :** ومن ناحية اخرى ظهرت علامات واضحة تدل على الاتجاه نحو الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم . فلقد استقرت اسعار صرف الريال في مقابل الدولار في السوق الحرة بحدود 127 عام 1997م ومنذ عدة شهور ويتوقع ان يستقر معدل سعر الصرف هذا خلال العام الحالي هذا في مقابل التقلبات الواسعة التي شهدتها عام 1995 م حيث تباينت الاسعار بين حوالي 70 واكثر من 160 ريال للدولار في السوق الحرة . الامر الذي ساعد كثيرا في السيطرة على ارتفاع الاسعار بصورة عامة . فلقد شهد عام 1996 م انخفاضا نسبيا في معدلات ارتفاع اسعار المستهلك ممثلة بالرغم القياسي لاسعار المستهلك حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام بحدود 31% وهو معدل اقل من المعدل العام لارتفاع اسعار المستهلك الذي شهدته عام 1995 م حيث قدر بحوالي 56% وفي اطار هذا التطور الايجابي يلاحظ ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية كان اقل نسبيا من السلع الاخرى كما ان الاشهر الثمانية ( فبراير - سبتمبر ) شهدت استقرار واضحا في هذه الاسعار وهذه دلالة ايجابية اخرى على فعل الاثار الانكماشية لسياسة تخفيض الانفاق الحكومي للسيطرة على معدلات ارتفاع الاسعار العالية وبدء انخفاضها .

**2-3 :** ان تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الجيدة المتوقعة يعزى الى زيادة الانفاق الاستثماري سواء منها الانفاق على تنفيذ المشاريع الانمائية الحكومية او الاستثمار في مشاريع القطاع الخاص . فلقد ارتفعت نسبة التنفيذ المالي لمشاريع البرنامج الاستثماري لعام 1996 م الى حوالي 90% بالمقارنة مع نسبة حوالي 59% كانت عليه في السنة 1995 م ويلاحظ بالارتياح ايضا ان من المتوقع ان تصل قيمة القروض الخارجية المستخدمة لتمويل المشاريع الانمائية في هذا العام الى حوالي 150 مليون دولار أي ما يعادل 60% من اجمالي المساهمات الخارجية خلال عام 1996 م والمقدرة بحوالي 250 مليون دولار .

وبمراجعة المؤشرات المتوفرة عن استثمارات القطاع الخاص ، يمكن الاستنتاج باستمرار الاتجاه الايجابي لنشاط القطاع الخاص وتطور دوره في كافة القطاعات . فلقد وجد ان مجموع كلفة الاستثمارات الخاصة المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار خلال التسعة اشهر من السنة 1996 م قد بلغت حوالي 68,8 مليار ريال قدرت قيمة موجوداتها بحوالي 22,7 مليار ريال . ومن المتوقع ان تشغل هذه المشاريع وعددها 162 مشروعا ، حوالي 8214 عاملا . وتتركز هذه الاستثمارات من حيث القيمة النقدية في المشاريع الزراعية . ولعل ابرز ما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان مجموع التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع الجديدة المرخصة يعادل 57% من مجموع الاستثمارات المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار منذ تاسيسها في مارس 1992 م ولغاية شهر ديسمبر من عام 1995 م واذا كان من المناسب ابداء بعض التحفظ بشأن مدى التنفيذ الفعلي لهذه الاستثمارات كما تدل التجربة الماضية ، الا ان مجرد تحقيق هذه الزيادة يؤكد على التحسن الكبير الذي طرأ على المناخ الاقتصادي بصورة عامة والاستثماري بصورة خاصة

**3-3 :** وفي هذا المجال ومن المؤشرات المتوفرة يمكن ابراز دلالة اقتصادية هامة هي ان الادخارات القومية تزايدت في عام 1996 م الى حوالي 99 مليار ريال في مقابل عجز ( ادخار سلبي ) قدر بحوالي 6 مليار ريال علما بان التوقعات الأولية تشير الى ان الاستهلاك القومي في عام 1996 م ازداد الى حوالي 553 مليار ريال في مقابل 439 مليار ريال كان عليه في عام 1995 م أي بنسبة زيادة قدرها 26% وهي نسبة توازي تقريبا نسبة ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية الامر الذي يشير الى سلامة الاتجاهات العامة في توزيع

الموارد بين الاستعمالات المختلفة اما قيمة تكوين راس المال الثابت ( الاستثمارات المادية ) فلقد ارتفعت في عام 1996 م الى 136 مليار ريال في مقابل حوالي 94 مليار ريال كان عليه في عام 1995 م أي ازدادت بنسبة تقدر بحوالي 45 % ..

**3-4 :** اما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فان المؤشرات الاولية تدل على تزايد العجز في الميزان التجاري على الرغم من الارتفاع النسبي في قيمة الصادرات من النفط الخام فخلال السنة اشهر من هذا العام بلغت قيمة الاستيرادات حوالي 1192,5 مليون دولار اما قيمة الصادرات فلقد بلغت حوالي 1086,4 مليون دولار خلال نفس الفترة أي ان عجز الميزان التجاري خلال العام 1996 م ربما يصل الى 200 مليون دولار وهو علامة تثير القلق من تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات خاصة وان رصيد الحساب الجاري يشير الى تحقيق عجز يقدر بحوالي 62,4 مليون دولار خلال النصف الاول من هذا العام بينما كان قد حقق فائضا قدرة 182,8 مليون دولار في العام 1995 م الماضي .

ومن ناحية اخرى فان مؤشرات الزيادة في الاستثمار والانتاج تدل بالضرورة على تتحسن فرص التشغيل وزيادة الاستخدام في القطاعات المختلفة وخاصة منها قطاع التشييد والانشاءات .

#### **رابعاً : البرنامج الاستثماري لعام 1997 م :-**

**1-4 :** لان الاستثمار هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك فان الاهتمام بالمشاريع الانمائية الحكومية يقع في صميم قضية التنمية ومستقبلها في البلاد ويتسع هذا الاهتمام ليس فقط في ضرورة زيادة مخصصات الاستثمار بل وايضا في مجال تخطيط وتقييم واختيار وتنفيذ هذه المشاريع وبعبارة اخرى فان تقييم التقدم المحرز في مجال الاستثمار الحكومي يتركز في ثلاث مسائل .

أ - تقدير حجم الاستثمارات الحكومية في مقابل الانفاق الجاري بهدف ضمان زيادتها المستمرة باقصى ما يمكن وفي حدود السياسات الاقتصادية الكلية .

ب- تحسين معايير تقييم واختيار المشاريع الانمائية الحكومية بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة الخمسية الاولى .

ج- متابعة تنفيذ المشاريع الانمائية الحكومية لضمان سرعتها والبدء في تشغيلها بالكفاءة المخططة لها

**2-4 :** في ضوء هذه الاعتبارات فان اعداد البرنامج الاستثماري لعام 1997 م قد تم والظروف الاقتصادية السائدة لازالت تستدعي مع بعض المرونة والتغيير الاستمرار في تنفيذ حزمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المتمثلة بالحد من الانفاق الجاري الحكومي وزيادة الايرادات العامة والسعي لتحسين وضع الميزان التجاري وتقليص العجز في ميزان المدفوعات . والهدف كما هو معروف تقليل الاختلالات الاقتصادية والمالية القائمة . ولكن هذه الظروف تستدعي ايضا زيادة الاستثمارات الخاصة والحكومية من اجل زيادة النمو الاقتصادي ورفع معدلات الاستخدام وبالتالي تحسين مستويات المعيشة .

وعلى وجه التحديد فان الضرورات الموضوعية تقتضي زيادة الاستثمارات الحكومية في مشاريع البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية من الطرق والكهرباء والمياه ومشاريع التعليم والصحة العامة . الا ان القيود المالية فرضت حدودا على حجم المخصصات الاستثمارية لعام 1997 م .

**3-4 :** بلغ اجمالي المخصصات الاستثمارية المقترحة لعام 1997 م ما قيمته 81181,8 مليون ريال تساهم الحكومة في التمويل بمقدار 28829,4 مليون ريال أي بنسبة 35,51 % فيما تقدر المساهمات الخارجية في تمويل المشاريع الانمائية للبرنامج بمقدار 40083,2 مليون ريال أي بنسبة 49,4 من اجمالي

المخصصات . ولو قورنت هذه المخصصات بما تم اعتماده في العام 1996 م نجد ان اجمالي المخصصات الاستثمارية تزيد بحوالي 94% عما كانت عليه في عام 1995 م علما بان جزءا من هذه الزيادة يعود الى التغيير في سعر الصرف ، بينما تزيد المساهمات الخارجية في التمويل بنسبة 144 % الامر الذي يعكس واقع تحسن فرص تمويل المشاريع الانمائية العامة من مصادر التمويل الخارجية اما التمويل الحكومي فلقد ازداد بنسبة 45% بالمقارنة مع قيمته في عام 1995 م .

				اجمالي المخصصات	السنة
خارجي	قروض محلية	ذاتي	حكومي		
40083,2	-	12269,2	28829,4	81181,8	م 1997
16416,6	194,5	5391,4	19873,2	41875,7	م 1996

**4-4 :** ومما يجدر بالتاكيد ان البرنامج الاستثماري يتضمن عدد من المشروعات التي تم استكمالها عمليا ولم يبق لها سوى قيمة الضمانات النهائية ، وذلك استنادا الى مبدأ الرصد حسب الاستحقاق . هذا بالاضافة الى وجود عدد من المشاريع التي تكرر ذكر اسمائها وخاصة مشاريع التربية بسبب اضافة فصول دراسية جديدة لها .

## الباب الثاني

### الدارسة الفنية

#### النظم المصرفية

ان التجارب الاجتماعية ليست تنعزل عن بعضها البعض . فهي تحيا كجزء من الحضارة الانسانية بالاتعال الخصب والمتناعل الخلاق بين تيارات الفكر وتجارب الشعوب . فالتحول عن نظام ما لايعني انقطاع الصلة بالماضي . ذلك ان النظام الجديد ليس بناء يقام من العدم او ينشا في فراغ . فالتحول من الراسمالية الى الاشتراكية - على سبيل المثال - يعتمد على ما حققه المجتمع في الماضي من تطور . ولكنه يعمل في نفس الوقت على تطوير نظم الانتاج واساليبه في ظل ظروف وعلاقات اقتصادية / اجتماعية جديدة . ونحن

في اليمن لسنا في عزلة عن تيارات الفكر العالمي . لذلك يجب ان ندعم تجربتنا الاقتصادية بكل زاد فكري نستطيع ان نشكله ليتفق مع بيئتنا الحضارية النامية بحيث لا تحبس فكرنا او تقيد حركتنا داخل اطار مذهبي غير اسلامي . فالمنهاج الاسلامي المتكامل هو السبيل الاسمي والامثل لدعم مسيرتنا الحضارية .

والنظام المصرفي هو ذلك الاطار الذي يعمل فيه الجهاز المصرفي وفقا لقواعد ومبادئ اقتصادية / تشريعية معينة تحكم اداء وتحقيق اهداف السياسة النقدية . ويتكون الجهاز المصرفي من المصرف المركزي والمصارف التجارية المصارف المتخصصة . ويحتل المصرف المركزي موقع القمة في هذا الجهاز بحكم ارتباطه بالسياسة العامة للحكومة ودوره في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ويختلف هذا الجهاز في جملته من حيث خصائصه وطبيعة العلاقات القائمة بين وحداته من دولة الى اخرى بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتباين الاهداف التي يعمل على تحقيقها .

وفي هذا المبحث سوف نحال ان نرسم صورة عامة سريعة للنظام المصرفي في ظل الراسمالية والاشتراكية وفي المنهج الاسلامي . ففي ذلك زاد للقواعد الفكرية المرتبطة باداء النظام المصرفي لوظائفه .

### **اولا : النظام المصرفي الراسمالي :-**

ليس يخفي ان النظام الراسمالي يتميز بسيطرة القطاع الخاص على الجزء الاكبر من النشاط الاقتصادي ولقد ارتبطت نشأة النظام الراسمالي ونموه بالتوسع في استخدام النقود . فالنقود هي الاساس الذي يرتكز عليه جهاز الثمن في توجيه الانتاج وتنظيمه وتوزيعه . كما ارتبط النظام الراسمالي بالتوسع في عملية الاقتراض والاقتراض باعتبارها احد عناصر التمويل الرئيسية للنشاط الاقتصادي . وارتبط تطور النظام الراسمالي من الراسمالية الحرة الى الراسمالية الاحتكارية بتطور مائل في هيكل الجهاز المصرفي وفي وظائفه . وتأثرت السياسة المصرفية دائما بزيادة اهمية راس المال بفعل التطور العلمي والنقدي والاقتصادي الذي يستند الى التقدم في مجالات الفنون المصرفية وسوف نرم فيما يلي صورة عامة لدور الجهاز المصرفي الراسمالي .

### **1- المصارف التجارية والائتمان :-**

ان تنظيم الجهاز المصرفي ودوره في حياة المجتمع انما يتاثران بمرحلة النمو الاقتصادي وبالظروف الاقتصادية والبيئية . ولقد اوضحت المصارف التجارية تحتل موقعا اساسيا في النظم الاقتصادية الحديثة بما تقوم به من وظائف وما تتحملة من مسئوليات . ويتبلور العمل الرئيسي لهذه المصارف في المتاجرة في الديون . فاصولها وخصومها لا تعدو ان تكون ديونا !! . كما تقوم المصارف التجارية في جملتها بخلق جزء من الموارد النقدية للمجتمع - وهي نقود الودائع - من خلال ما تقدمه من ائتمان . وسوف تكون هذه العملية المعقدة محل دراستنا فيما بعد . وحسبنا الان ان نوضح ان عملية خلق الائتمان انما تعتمد على ثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة . وهذه العناصر هي السلطة النقدية والجهاز المصرفي والوحدات الاقتصادية

وعلى ذلك فان عملية خلق الائتمان تتاثر بسلوك كل من عناصر هذه المعادلة الثلاثية . واية ذلك انه اذا لم تكن حالة النشاط الاقتصادي تشجع على خلق الائتمان فان اية محاولة للسلطة النقدية لزيادة عرض النقود سوء تسقط في غيابات جب من الفشل .

ونسرع البيان اهمية التمويل الذاتي والمساهمات المباشرة للقطاع الخاص وسوق راس المال في توفير رءوس الاموال اللازمة للاستثمار الثابت . ومع ذلك فان الجهاز المصرفي يلعب دورا رئيسيا في اشباع حاجة المنشآت من القروض قصيرة الاجل لتمويل الاستثمار في راس المال العامل . وبعد الائتمان قصير الاجل هو الشكل الاساسي للائتمان المصرفي . ذلك انه يحظى بدرجة اعظم من الامان .

ولا تستند سياسة المصارف في اختبار اصولها المالية الى فلسفة خاصة او الى منهج معين . ولكنها تقوم بذلك من خلال دراسة واعية وشاملة للبناء الاقتصادي والاجتماعي والمالي . وتتأثر درجة تفضيل المصارف لاصول مالية معينة بعدة عوامل اساسية تتبلور في عائد الاستثمار وامكانية بيع الاصل الى البنك المركزي و حجم المنشأة ومناقشة المؤسسات المتخصصة في مجالات الاستثمار اما السياسة الائتمانية لهذه المصارف فتتأثر بما يحدث من تغيرات هيكلية في البيئة الاقتصادية وفي المناخ الاجتماعي السياسي . على ان حدوث تغيرات مستمرة في البيئة الاقتصادية / الاجتماعية انما يؤدي الى تزايد اهمية بعض انواع الائتمان والى خلق اشكال جديدة منه .

فقد ادت التغيرات المرتبطة بعملية التنمية الى اتساع نطاق الائتمان متوسط وطويل الاجل لتمويل خطط التنمية . ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه ما دامت الرغبة واستمرار الجهد لدعم المسيرة التنموية . ذلك ان التجديد المستمر لهذا النوع من الائتمان يكسبه صفة الائتمان متوسط وطويل الاجل . ونسارع الى بيان اختبار انواع جديدة للائتمان وتحديد درجة الاعتماد عليها انما يتطلب ان تقيم المصارف التجارية سياساتها الائتمانية على اساس يمكنها من المشاركة الفعالة في تحقيق اهداف السياسة النقدية .

وتختلف الاهمية النسبية للائتمان متوسط وطويل الاجل الذي تقدمه المصارف التجارية بسبب اختلاف هياكل النظم المصرفية وتباين سياسات التوجيه الحكومي للجهاز المصرفي . اذ تسمح بعض الدول لهذه المصارف بان تقدم الائتمان متوسط وطويل الاجل لمنشات انتاجية مثل المانيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية . وهناك دول اخرى لا تؤيد هذا الاتجاه وتقوم بانشاء مصارف متخصصة لهذا الغرض . ولا يرجع تباين الانجاهات في هذا المجال الى مجرد اختلاف الفلسفة المصرفية ولكن يرجع في جزء منه الى الاختلاف في طبيعة البناء الاقتصادي / الاجتماعي . اذ تتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والقانونية والسلوكية لتشكّل هذه الاتجاهات . كما تتأثر السياسة الائتمانية دائما برقابة السلطة النقدية على عملية الاقتراض وبتوجيه الحكومية للجهاز المصرفي في تقرير الاولويات الواجب الالتزام بها عند منح القروض . وهذا التوجيه قد يكون كميا او نوعيا . وهو يكون كميا حين يحدد حجم القروض المصرفية ونوعيا حين يحدد اوجه استخدام القروض بما يتفق مع اتجاهات السياسة العامة .

## 2- المصارف المتخصصة :

ويعمل الى جانب المصارف التجارية منشآت متخصصة في فرع معين من فروع الائتمان وتقوم بتمويل نوع معين من الانشطة الاقتصادية وتعرف هذه المؤسسات بالمصارف المتخصصة . وتعد المصارف الزراعية والعقارية والصناعية اهم المؤسسات التي تقدم الائتمان المتخصصة في النظم الراسمالية وهي تعتمد في ممارسة نشاطها علىمواردها الخاصة والاقتراض المباشر من اسواق المال .

فقد لايجد الفلاحون سبيلا الى اشباع حاجاتهم الى الائتمان متعدد الاجال من خلال المصارف التجارية وقد تنتشر ظاهرة الربا في الريف بسبب ذلك . وتؤدي القروض الربوية الى تدهور المستوى الاقتصادي لاهل الريف والى تمزق العلاقات الاجتماعية لذلك كان لابد ان تتدخل الدولة لتوفر مصادر مناسبة للائتمان الزراعي لدفع التنمية الريفية . كما ادت صعوبة تمويل المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة والاستغلالات الزراعية الواسعة وعمليات البناء والتشييد الى اقامة المصارف العقارية لتشارك في تمويل هذه الانشطة .

وفي قطاع الصناعة أصبحت المصارف الصناعية تلعب دورا حيويا في تمويل المنشآت الصغيرة والصناعات الحرفية الى تواجه صعوبات شديدة في الحصول على المال لذلك تزايد الاتجاه الى اقامة منشآت ائتمانية متخصصة لدعم هذه المنشآت والصناعات .

### 3- المصرف المركزي :

ادت التطورات الاقتصادية والمصرفية الحديثة الى انشاء المصارف المركزية . وهي تلعب دورا اساسيا في تخطيط السياسة النقدية . كما انها تتحمل مسئولية الرقابة على النقود والائتمان لتحقيق اهداف السياسة . وتعمل هذه البنوك على اساس نموذج عام متشابه رغم ما بينها من اختلافات في الهياكل والحدود القانونية لنشاطها . ويتاثر اسلوب عملها بمرحلة التطور الحضاري . وبما يقع من تغيرات في الهيكل المالي والمصرفي وفي طبيعة العلاقات النقدية والمالية مع الدولة الاجنبية وفي درجة نمو ومستوى تنظيم سوق المال .

ومهما يكن من امر فان المصرف المركزي يقوم بعدة وظائف اساسية متكاملة فهو المسئول عن اصدار النقود في اطار مبدأ التوفيق بين عناصر المرونة والامانة والثقة وهو مصرف الحكومة ومستشارها المالي والاقتصادي . كما انه مصرف المصارف . اذ يحتفظ باحتياطياتها النقدية القانونية ليستخدمها قاعدة الهيكل ائتماني مرن . وهو للقرض الاخير لهذه المصارف لاقالتها من عثراتها المالية . وهو يراقب سياساتها الائتمانية ويوجهها لتتفاعل مع السياسة العامة تفاعلا سويا وهو يمارس هذه الرقابة من خلال التأثير على طلب وعرض الائتمان المصرفي باستخدام وسائل نقدية وادارية سوف تكون محل مناقشة مستفيضه فيما بعد .

وحسبنا هنا ان نشير الى ان موقف المصرف المركزي في ممارسته لوظائفه موقف دقيق . فرغم تعدد ما يملكه من اسلحة نقدية الا انها ليست فعالة وحاسمة دائما . ذلك ان هناك قطاعات في سوق المال لا تخضع لسيطرته المباشرة . ولا يخفي ان فاعلية سياسته الائتمانية انما تتوقف في اختياره لاسلحة نقدية تناسب البيئه الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل فيها و درجة المرونة في استخدام هذه الاسلحة ودقة التوقيت في استخدامها ومدى التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية للحكومة .

وتشكل السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية للحكومة وتأسيسها على ذلك تكون الحكومة مسئولة مسئولية كاملة عن هذه السياسة اما مسئولية المصرف المركزي فتتبلور في الادارة النقدية من خلال قواعد ومبادئ اقتصادية وتشريعية يحددها الاطار العام للسياسة النقدية . ومع ذلك فان المصرف المركزي صوتا مسموعا ودورا بارزا في تحديد معالم هذه السياسة وفي صياغتها ومهما يكن من امر فان المصرف المركزي في النظام الراسمالي هو احد السلطات الرئيسية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية . وليست وسائل الرقابة التي يمارسها هذا المصرف هي الوحيدة التي تؤثر على النظام النقدي . ذلك ان التخطيط الجيد والتنفيذ الكف للسياسة النقدية انما يحتاج الى تعاون مستمر بين البنك المركزي والسلطات الاخرى المسئولة عن وضع وتعديل الاجراءات النقدية . ومن ناحية اخرى فان السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية ومن ثم لا بد ان تدخل ضمن الاطار العام لهذه السياسة .

واذا كانت وظيفة المصرف المركزي هي المشاركة في تخطيط السياسة النقدية وادارة هذه السياسة باعظم درجة من الكفاءة والفاعلية في اطار السياسة الاقتصادية فانه لا مناص من قيام تعاون بناء بين هذا

المصرف والحكومة قوامة المشاركة المستمرة في مناقشة السياسة الاقتصادية وتقديم خبراته العملية عند بحث القرارات المرتبطة بهذه السياسة التي تشكل العمليات النقدية جزءا جوهريا منها .

على ان الائتمان المصرفي ليس هو الصورة الوحيدة للائتمان فهناك انواع اخرى منه لا يخلقها الجهاز المصرفي ولكنها تشتق من راس المال مباشرة . وتعتمد العلاقة بين الائتمان المصرفي ويرى المصرفي على المركز المالي لرجال الاعمال ومستوى النشاط الاقتصادي . ويؤدي الائتمان غير المصرفي الى خلق قوة شرائية اضافية لها نفس الاثار التي يحدثها الائتمان المصرفي على الانتاج والاسعار . ولكنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي بصورة مباشرة . وهذا يعني عدم شمول رقابة هذا البنك على الائتمان داخل المجتمع .

ومن ناحية اخرى تؤدي تقلبات مستويات الانتاج والاستثمار المباشر لاسباب سياسية او اجتماعية الى قصور في رقابة البنك المركزي على الائتمان . كماتعد مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية منافسا قويا للمصارف التجارية في مجالات الائتمان والاستثمار لذلك لا بد ان تمتد رقابة البنك المركزي لتشمل الائتمان الذي تقدمه هذه المؤسسات لتكسب فاعلية اعظم .

وعلى اية حال فان السياسة الائتمانية في النظم الرأسمالية يجب ان نستند الى اسس تكسبها سلوكا ارشد ودقة اعظم ومرونة اوفر . ويتطلب ذلك ان تكون مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية جزءا من الجهاز المصرفي حتى يمكن التأثير في درجة السيولة لديها . ويتحقق ذلك من خلال التأثير في قدرتها على سحب وتشغيل الارصدة المالية العاطلة وفي احتياطاتها السائلة التي تتخذ اساسا لمنح الائتمان ودراسة واعية للبيئة التي تعلق فيها السياسة الائتمانية من حيث ما يقع فيها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وفي التكلفة الحدية للائتمان وفي نفقة الفرصة البديلة التي يتحملها العميل لدى الجهاز المصرفي ودراسة وسائل الرقابة المناسبة واختيار افضل الوسائل التي تكفل شمول الرقابة على ائتمان في جملته و تحقيق التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية والحكومية .

وتكثف الخبرة العملية في الدول الرأسمالية ان اداء الجهاز المصرفي يتم على اساس نموذج عام

متشابه من حيث اسلوب الفن المصرفي وادواته المستخدمة في الادارة الاقتصادية والمحاسبية للنقود والائتمان ومع ذلك فان باب الاجتهاد مفتوح لتطوير الاساليب والفنون المصرفية لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ومن هنا تظهر اختلافات جوهريه بين النظم المصرفية رغم ما يبدو من تشابه في الصورة العامة .

### **ثانيا : النظام المصرفي الاشتراكي :-**

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية والتخطيط الشامل للحياة الاقتصادية / الاجتماعية وتؤكد النظرية الاشتراكية الحديثة ان هذا النظام لا بد ان يكون نظاما نقديا ليعمل بكفاءة وتعد خطة الانتاج الركيزة الاساسية التي يستند اليها النظام النقدية اذ تضع الدولة تخطيطا كاملا للسياسة النقدية على ضوء الخطة الانتاجية القومية .

وتقوم النقود في النظام الاشتراكي بوظيفة المحاسبية . ولكنها لا تؤدي هذه الوظيفة على نسق ما يحدث في النظام الرأسمالي . فالغرض من عملية المحاسبية ليس هو تحديد معدل الربحية ولكن تقدير درجة الكفاءة والفاعلية في تنفيذ خطط الانتاج . كما ان النقود في هذا النظام اداة للادخار والاستثمار على ان قيام النظام الاشتراكي على اساس نقدي لا يعني الاعتراف لجهاز الثمن بدور مستقل في توجيه النشاط الاقتصادي فهذا الجهاز ليس الا اداة لتحقيق اهداف الدولة دون ان ينفرد بتنظيم وتوجيه الانتاج وتوزيعه .

وهكذا نجد ان كفاءة النظام الاقتصادي الاشتراكي تتطلب ان يكون هذا النظام نقديا وان تكون النقود فيه ادارة اقتصادية تباشر الدولة من خلالها رقابتها على الانتاج والتوزيع ويلعب الجهاز المصرفي اذا دورا محوريا في الحياة الاقتصادية اذ يتولى تخطيط النقد والائتمان ويتابع تنفيذ الخطط الانتاجية والمالية للوحدات الاقتصادية في اطار الخطة القومية الشاملة التي تضع حدودا لقرارات هذه الوحدات .

وننبه الى ان التحول من الراسمالية الى الاشتراكية يتبعه تغيرات جذرية في المضمون الاقتصادي للعلاقات السلعية - النقدية وفي النتائج المالية المترتبة عليها ويهتم النظام المالي الاشتراكي بكيفية تكوين وتخصيص واستخدام الارصدة المالية واستخدامها لتحقيق اهداف الخطة العامة كما يهتم بقضية الرقابة على التدفقات المالية والنقدية كوسيلة لتصحيح ما ينشأ من اختلالات عند التنفيذ الفعلي للخطة القومية .

وتعمل الرقابة المالية في النظام الاشتراكي في ثلاثة اتجاهات متكاملة هي رقابة داخل المنشآت من خلال اسلوب المحاسبة الاقتصادية والتخطيط المالي ونظم الحوافز و رقابة عن طريق الموازنة العامة للدولة للتأكد من وفاء الوحدات الاقتصادية بالتزاماتها وانه قد تم استخدام الموارد التي خصصت لها بكفاءة عالية ورقابة من خلال نظام الائتمان وتسوية حسابات المنشآت اذ يمارس الجهاز المصرفي نوعا من الرقابة المالية من خلال متابعته لتنفيذ الخطط المالية والائتمانية ومن خلال اجراء عمليات المقاصة بين حسابات الوحدات الاقتصادية لديه .

ويؤدي كل من النظام المالي والنظام الائتماني دورة من خلال نظام موحد ومتكامل للتمويل مما يسمح بمعالجة الائتمان كنظام فرعي مستقل له وظيفة محددة هي اشباع حاجة المنشآت الاقتصادية الى التمويل . وينقسم الائتمان في النظام المالي والاشتراكي الى ائتمان قصير الاجل وائتمان طويل الاجل . ويستهدف الاول توفير الموارد المائنة اللازمة لتمويل راس المال العامل اما الائتمان طويل الاجل فيتم من خلاله تمويل الاستثمارات طويلة الاجل . ويتم ذلك من خلال خطة ائتمانية محددة لكل مشروع هي جزء من الخطة الائتمانية القومية وبشكل الائتمان الحكومي جزءا هاما من نظام التمويل المتكامل . وهو يأخذ صورة اقتراض الحكومة من القطاع العائلي وقيامها باقراض وحدات اقتصادية تواجه قصورا في مواردها المالية .

وهكذا يمكن القول ان اقامة نظام مصرفي اشتراكي تتطلب تغيير القواعد التي يستند اليها النظام الاقتصادي الراسمالي بحيث تسيطر الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية وتعديل العلاقات المادية الناشئة فيما بين القطاعات الراسمالية لتأخذ الطابع الاشتراكي وتعديل القواعد الحاكمة لعمل الجهاز المصرفي الراسمالي من خلال تامين المؤسسات المالية والصرفية و اجراء تغييرات شاملة في المراكز السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحيث يكون الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية في عملية التطوري الحضاري . وتبين التجربة العملية انه لايمكن الغاء المصارف في فترة التحول من الراسمالية الى الاشتراكية ومع ذلك لابد من اعادة بنائها بحيث تتكيف مع الوضع الجديد وتتحمل مسئولية التمويل في البيئة الاقتصادية / الاجتماعية الجديدة فاذا ما لامت وسائل الانتاج الرئيسية وقامت عمليات الانتاج والتوزيع على اساس اشتراكية فانه لابد من التنسيق بين مختلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمالية ليعمل الاقتصاد في وحدة حية متكاملة .

فالبنوك اذا ضرورة لامداد الجهاز الاقتصادي باكسیر الحياة لما كانت هذه البنوك قد نشأت وتطورت في ظل الراسمالية فانه لابد من تطويرها لتتكيف مع المناخ الجديد . ويؤكد الفكر الاشتراكي على دعم الاتجاه نحو تركيز عدد البنوك وتطوير نظمها لتتحمل مسؤولياتها في هذا المناخ كما يؤكد هذا لفكر على عدم وجود ائتمان

تجاري بين المنشآت ذلك ان هذا الائتمان يحدث فوضى في توزيع الارصدة المالية وتأسيسها على ذلك تتحدد المعالم الرئيسية للنظام المصرفي الاشتراكي في خفض عدد البنوك التجارية الى اقل عدد ممكن والخذ بمبدأ التخصص في نشاطها و اقامة مصارف متخصصة و المشاركة الفعالة في صياغة الخطط النقدية والمالية والائتمانية ومتابعة تنفيذها و قيام الجهاز المصرفي بتسوية حسابات الوحدات الاقتصادية واقامة بنوك الدولة - البنوك المركزية - لتقوم باصدار النقود وضبط عرضها وتقديم الائتمان الذي تحدده الخطة القومية ومتابعة تنفيذ الخطط الائتمانية للمنشآت الانتاجية .

### **وظائف الجهاز المصرفي الاشتراكي**

ليس ثمة ريب ان الجهاز المصرفي الاشتراكي نحكمة قواعد فكرية وعلاقات مادية جديدة تفرزها البيئة الاقتصادية / الاجتماعية بعد التحول الى الاشتراكية ويعمل هذا الجهاز على تدنيه نفقاته من خلال اسلوب المحاسبة الاقتصادية . وبعد الربح الاشتراكي اهم المؤشرات دلالة على درجة نجاح المحاسبة الاقتصادية في خفض نفقات الانتاج وتبليور وظائف الجهاز المصرفي في ظل الاشتراكية في تخطيط الائتمان والرقابة على كمية النقود والرقابة على النشاط الجاري للمنشآت وتسوية حساباتها وتعبئة المدخرات .

#### **1- تخطيط الائتمان :**

ويعد الائتمان المصرفي المباشر اهم انواع الائتمان في الدول الاشتراكية كما ان تخطيط الائتمان هو احد المظاهر الاساسية المميزة للنظم الاشتراكية وتنشأ الحاجة الائتمان عن عدم كفاية الارصدة المالية لدى بعض المنشآت بدرجة تمكنها من تنفيذ مسؤولياتها المحددة في الخطة . لذلك يعاد توزيع الارصدة المالية على المستوى القومي لتجد كل وحدة اقتصادية ما يمكنها من تحقيق اهدافها ويقوم الجهاز المصرفي بعملية توزيع الائتمان على المستوى القومي بحيث تتحقق النسب والمعدلات المحددة في الخطة القومية . وتوضع الخطط الائتمانية على اساس اقليمي ويتولى تنفيذها فروع بنك الدولة . ويستطيع هذا البنك من خلال متابعته لتنفيذ الخطة الائتمانية للمنشأة ان يضع العلاج المناسب لما يظهر من قصور في التنفيذ او انحرافات عن المستويات المحددة في الخطة .

ذلك ان الدول الاشتراكية تحرص على تنظيم عملية منح الائتمان من خلال الخطط الائتمانية على المستوى القومي وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية . والخطة الائتمانية هي برنامج عمل تلتزم به المؤسسات الائتمانية في تنفيذ مسؤولياتها . وتعد هذه الخطة ركيزة اساسية لبناء الخطة النقدية لبنك الدولة ذلك ان جزءا كبيرا من التسهيلات الائتمانية يتم سحبه في صورة اوراق نقدية اداء للاجور وتسوية للمدفوعات التي تدخل في نطاق التداول النقدي .

ويقدم الائتمان الى الوحدات الاقتصادية بعد تثبت قدرتها على السداد في المواعيد التي يحددها الجدول الزمني لخطة الائتمان وبعد تقديم الضمانات المناسبة . ويؤدى هذا الاسلوب في منح الائتمان الى دقة تنفيذ المنشآت لاهدافها المحددة في الخطة وهذا في حد ذاته يدعم اسلوب المحاسبة الاقتصادية .

وتشكل العلاقات الائتمانية الاساس الذي تستند اليه رقابة الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي كما ونوعا . وهو ما يسمى بالرقابة عن طريق الوحدة النقدية . وتتمتع المنشآت التي تنفذ مسؤولياتها كاملة بامتياز في الحصول على الائتمان المصرفي لتشجيعها على الاستمرار في تحسين مستوى الاداء ويتشدد الجهاز المصرفي في منح الائتمان للمنشآت التي لا تحقق اهدافها .

وتتقاضى البنوك فائدة على ما تمنحه من قروض . ولكن سعر الفائدة لا يؤثر على حجم او اتجاه الائتمان ذلك ان الائتمان تحدده الخطة الائتمانية من حيث الكم والنوع وفي اطار التخطيط المالي المتكامل يحرض .

الجهاز المصرفي على استخدام النظام الائتماني كاداة للرقابة على تنفيذ خطط الوحدات الاقتصادية في الانتاج والتوزيع عن طريق متابعة تدفقاتها المالية والنقدية .

ويراعى عند وضع الخطة الائتمانية معدلات نمو الانشطة الاقتصادية في القطاعات المختلفة . وتقوم فروع بنك الدولة بمتابعة تنفيذ الخطط الائتمانية . وتكشف عن مستويات الاداء الاقتصادي ومعدلات تنفيذ خطط الانتاج والتداول السلعي والتكوين الراسمالي ودرجة الاعتماد على التمويل الذاتي . كما تبين حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي للوحدات التي حصلت على الائتمان من خلال تحليل الموازنات وتقارير التشغيل وعمليات التفتيش على المنشآت . وهذا يعني ان تخطيط الائتمان يدفع الجهاز المصرفي الى دراسة احتياجات المنشآت في ضوء ما تحدده الخطة القومية . وهكذا نجد ايضا ان الدولة - من خلال اجهزتها المالية - هي دائما احد اطراف العلاقات الائتمانية ، وان تخطيط الائتمان هو جزء من التخطيط العام . وتوضع الخطط الائتمانية على شكل ميزان يوضح الموارد والاستخدامات بالنسبة للائتمان قصير او طويل الاجل . ونعرض فيما يلي صورة مجردة للخطة الائتمانية .

الموارد	الاستخدامات
1- اعتمادات مخصصة لخطة الائتمان	1- قروض لتمويل المشتريات
2- موارد مالية لبنك الدولة	2- قروض لسداد متاخرات
3- ارصدة بنوك الادخار	3- قروض للاستثمار
4- ودائع قطاع التامين	4- قروض للجمعيات التعاونية
5- موارد اخرى	5- استخدامات اخرى

#### الرقابة على عرض الموارد النقدية :-

يؤكد الفكر الاشتراكي اهمية النقود في النظام الاشتراكي ولكنه يحذر من ان تتحول هذه النقود الى سلاح راسمالي يدعم الاحتكار والاستغلال وتحرص الدولة الاشتراكية على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التنسيق بين الخطط المالية والنقدية والائتمانية وتحقيق التكامل بينها والربط بين جميع هذه الخطط والخطط الانتاجية على المستوى القومي وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية .

وينقسم التداول النقدي في الدول الاشتراكية الى تداول عن طريق العملة وتداول عن طريق التحويلات الدفترية ويعد بنك الدولة خطة نقدية وخطة اخرى لدخل ونفقات السكان . وتهدف هاتان الخطتان الى الكشف عن حجم التداول النقدي اللازم لاشباع الطلب على النقود .

وتتضمن موازنة دخل ونفقات السكان في احد جانبيها الدخل النقدي من مختلف المصادر . وفي الجانب الاخر تسجل اوجه انفاق هذا الدخل . وتستهدف هذه الموازنة تحقيق التوازن بين القوة الشرائية لدى الناس والقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية والخدمات . فاذا ما ظهرت فجوة تضخمية يبادر جهاز التخطيط الى امتصاص فائض الدخل المتاح للأفراد سواء من خلال خفض الاجور او زيادة تحويلات الافراد للحكومة عن طريق تنمية الادخار او الاكتتاب في القروض العامة او زيادة المدفوعات الضريبية ونعرض فيما يلي صورة مجردة لموازنة دخل ونفقات السكان للموازنة النقدية .

#### موازنة دخل ونفقات السكان

الموارد	الاستخدامات
1- اجور ومكافات	1- انفاق على السلع والخدمات

2- مدفوعات ضريبية	2- معاشات وتأمينات
3- اكتتاب في القروض العامة	3- دخول من المزارع الخاصة
4- اشتراكات في التأمين	4- دخول من الجمعيات الزراعية
5- مدخرات	5- مسحوبات من الودائع الادخارية
6- مدفوعات اخرى	6- دخول اخرى

### الخطة النقدية

الاستخدامات	الموارد
1- اجور ومكافآت	1- ايرادات من التجارة
2- مشتريات من المزارع الخاصة	2- ايرادات من الخدمات
3- مشتريات من الجمعيات التعاونية الزراعية	3- حصيله الضرائب والرسوم
4- تأمينات ومعاشات	4- ودائع الجمعيات التعاونية الزراعية
5- قروض لافراد	5- ارصدة بنوك الادخار
6- نفقات اخرى	6- موارد اخرى

وترتبط موازنة دخل ونفقات السكان بالخطة النقدية التي يعدها بنك الدولة بالاشتراك مع وزارة المالية ووزارة التخطيط . وهي تتضمن الموارد والاستخدامات النقدية فقط ولا تشمل التحويلات من والى حسابات السكان . وتحاول الخطة النقدية ان تتوقع التيار الاجمالي لما يرد الى بنك الدولة من دخول نقدية من مختلف المصادر ولما يدفعه هذا البنك للاغراض المختلفة . فهي تبين صورة حساب اجمالي العمليات التي تتم بين الافراد من جهة والدولة والوحدات الاقتصادية من جهة اخرى . ويمثل الفرق بين جانبي هذه الخطة قيمة التغير الصافي في النقد المتداول خارج بنك الدولة وتوزع موارد هذه الخطة بصورة تتفق مع التوزيع القائم في موازنة دخل ونفقات السكان . ويكشف هذا عن الارتباط والتكامل بينهما . فعندما ياخذ بند الاجور - على سبيل المثال - رقما معيناً في جانب الموارد في موازنة دخل ونفقات السكان فانه ياخذ نفس الرقم في جانب الانفاق في الخطة النقدية فما يعد ايراداً في احدهما هو انفاق في الثانية . فاذا زادت الاستخدامات عن الموارد تنشأ زيادة غير مرغوبة في التداول النقدي ومن ثم يجب خفض حجم النقد المتداول الى المستوى المناسب ويتم التنسيق بين خطة الائتمان والخطة النقدية بحيث ينعقد الفائض الائتماني . ومعيار التنسيق بين الخطتين هو كمية النقود المتداولة يجب ان تتساوى في الخطتين .

### **الرقابة على النشاط الجاري للمنشآت ونسوية حساباتها :-**

بين فيما سبق ان التخطيط الاقتصادي والمالي يتم على اساس غياب الائتمان التجاري بين الوحدات الاقتصادية وان كل وحدة تحتفظ بحساباتها لدى فرع معين من فروع بنك الدولة وان استخدام النقود يتم في اطار خطة محددة اقتصادياً وتشريعياً . ويعد احتفاظ المنشآت بارسدتها المالية لدى الجهاز المصرفي شرطا اساسياً للتسويات الحسابية فيما بينها . وتنشأ هذه الارصدة عن تداول العملة او من خلال التحويلات الدفترية .

وتتم هذه التسويات الحسابية على اساس قواعد معينة اهمها ان تتم هذه التسويات بعد تسليم السلعة او اداء الخدمة مباشرة و عدم وجود ائتمان تجاري بين المنشآت وتتم العمليات كلها من خلال فروع بنك الدولة وتحت رقابته وتتم العملية بعد نقل الارصدة الى حساب الدائن او بعد تصفية الحسابات المشتركة وتتم هذه التسويات على اساس المستندات المقدمة الى بنك الدولة .

على ان للمنشات سلطة التصرف في اموالها لدى البنك ومع ذلك فان هذه السلطة مقيدة بحدود مبينة ونضع كل منشأة موازنة تقديرية تبين الموارد والاستخدامات في فترة مستقبلية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في مواعيده . فاذا لم تكن قادرة على الوفاء بهذه الالتزامات فانها تفقد جزءا من سلطتها في التصرف في مواردها لدى البنك . ذلك ان البنك يشاركها في هذه السلطة على ان تقوم المنشأة بتوزيع مواردها في حدود سلطاتها الجديدة في ضوء ما تتعرض له من غرامات مالية بسبب التأخير في سداد ما عليها من التزامات .

### تعبئة المدخرات :-

تمثل شبكة بنوك الادخار عنصرا اساسيا من عناصر الجهاز المصرفي الاشتراكي وتعد المدخرات المتجمعة لدى هذه البنوك مصدرا هاما من مصادر تمويل الخطة القومية . ومع ان بنوك الادخار في الدول الاشتراكية تشبه صناديق الادخار في الدول الرأسمالية من حيث الوظائف الفنية فان الفكر الاشتراكي يبرز الفرق بين اسلوب تدفق المدخرات الى مجالات الاستثمار في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي . ففي الدول الرأسمالية تنساب المدخرات الى المنشآت الانتاجية التي تعاني قصورا في الموارد المالية من خلال سوق المال واما في الدول الاشتراكية فان هذه المدخرات تتدفق الى قنوات الاستثمار حسبما تحدد الخطة المالية القومية .

وعلي اية حال فقد كشفت التجربة العملية عن تشابه الصورة العامة للجهاز المصرفي في الدول

الاشتراكية وقد تحددت الابعاد الاساسية لهذه الصورة وفقا للمبادئ التي قام عليها النموذج السوفيتي ومع ذلك فان هناك فروقا جوهرية بين النظم المصرفية في الدول الاشتراكية بسبب التباين في اساليب الادارة الاقتصادية بين هذه الدول على ان بنك الدولة المركزي هو القلب النابض للنظام المالي الاشتراكي في الدول الاشتراكية وتكشف التجربة العملية عن قيام بنك الدولة في الاتحاد السوفيتي ببعض الوظائف التقليدية مثل اصدار النقود الورقية والوكالة عن الحكومة في عملياتها المالية كما انه المصرف التجاري الوحيد من الناحية الواقعية . وقد اسندت اليه مسؤولية تقديم القروض قصيرة الاجل والتمويل طويل الاجل للاستثمارات الزراعية والاسكانية واعطى حق مسألة الوحدات الاقتصادية المقترضة عما يراه من سلبيات في مجالات تنفيذ خططها الانتاجية . وله ان يقبض يده عن مدادها الذاتية قبل ان تنجا الى الافتراض من هذا البنك . واما بالنسبة للمنشات الجديدة فانها تحصل على الحد الأدنى من المال الذي يكفل انتظام العمل بها من الموازنة العامة للدولة . كما يتولى هذا البنك الرقابة على تنفيذ المنشآت لمسئولياتها في الخطة القومية من خلال متابعته المستمرة لعمليات وفائها بالتزاماتها المالية . وهو يقوم بتخطيط الائتمان وتنظيم التداول النقدي . كما انه يقوم بمراجعة ومتابعة الخطط النقدية والائتمانية للكشف عن نواحي الخلل عند التطبيق العملي .

وفي يوغوسلافيا نجد ان بنك الدولة المركزي يقوم باصدار النقود الورقية وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية وتنظيم وادارة احتياطات الدولة وعمليات النقد الاجنبي ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة وتنظيم وتنفيذ اتفاقات الدفع واعداد ميزان المدفوعات كما انه يحتفظ بحسابات المنشآت الاقتصادية .

وهذه الوظائف تشبه تلك التي يقوم بها بنك الدولة السوفيتي . ومع ذلك فان بنك الدولة في يوغوسلافيا بنظم عملية الحصول على الائتمان والقدرة الائتمانية المحتملة للجهاز المصرفي من خلال احتفاظ البنوك بما فيها بنوك الادخار - باحتياطات نقدية لديه تتناسب مع حجم الودائع .

وفضلا عن ذلك فان بنك الدولة المركزي في يوغوسلافيا يستمد قوة تائيرة على الانشطة الاقتصادية باستخدام وسائل كمية تؤثر في العرض الكلي للائتمان بشكل مباشر . وتتبلور هذه الوسائل تحديد حجم الائتمان المقدم الى القطاعات المختلفة و اصدار قرارات ادارية تنظم سياسة منح الائتمان ووضع حدود عليا لحجم الائتمان .

وتلتزم المنشآت بتقديم موازنات تقديرية لعناصر التكلفة وحجم التمويل المصرفي اللازم لها سنويا لذلك فان هذا البنك يستطيع ان يحدد مقدما حجم الائتمان المطلوب من الجهاز المصرفي . ويتولى البنك متابعة ارقام الموازنة الائتمانية وضبطها مع ارقام جداول التدفقات المالية .

وفي مجال المصارف المتخصصة نجد ان لدى الاتحاد السوفيتي بنك للتشيد وبنك التجارة الخارجية وبنوك لادخار . ويعد بنك التشيد السوفيتي مؤسسة مصرفية ذات طابع خاص تقوم بتمويل الاستثمارات الاساسية في كل القطاعات . وقد تكون اكثر وظائف هذا البنك اهمية هي متابعة تنفيذ اهداف الخطة المتعلقة بتشغيل الطاقات الانتاجية والاصول الثابتة الجديدة ومتابعة تنفيذ المنشآت لخططها الاستثمارية والعمل على دعم مبادا المحاسبة الاقتصادية . ويقوم بنك التجارة الخارجية بعمليات تمويل التجارة الخارجية وسداد المدفوعات الاولية . واما بنوك الادخار فهي جزء من النظام المالي . وهي تعمل لتعبئة المدخرات . كما تقوم بخدمات مصرفية للأفراد والهيئات مقابل عمولة معينة .

وفي هذا المجال ايضا نجد ان لدى يوغوسلافيا بنك الاستثمار ، والبنك الزراعي وبنك التجارة الخارجية

وبنوك المراكز ويختص بنك الاستثمار اليوغوسلافي بتعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات المبينة في الخطة العامة . اذ يقوم هذا البنك - في اطار البرنامج العام للاستثمار - باصدار منشورات دورية تبين مجالات الاستثمار التي يقوم بتمويلها ويدعو الوحدات الاقتصادية المختلفة لتقديم طلباتها للحصول على الائتمان الذي نحتاجه . ونقدم طلبات الاقتراض الى البنوك المحلية - بنوك المراك - لدراستها من الناحية الاقتصادية ثم تحويلها الى بنك الاستثمار .

مقرونة ببراها . فهي اعلم بالمجال الذي يعمل فيه المشرع بحكم ارتباطها بمجال نشاطه . لذلك يكون حكمها اعظم دقة . وهي تلتزم في هذا باولويات معينة . على ان اهم العوامل الحاكمة لمنح الائتمان هي وجود حد ادنى لمساهمة المقترض في تمويل المشروع . اذ يؤدي هذا الى قيام المقترض بتخطيط مشروعه الاستثماري على اساس اقتصادي ووجود حد اقصى لمدة القرض وتختلف هذه المدة حسب طبيعة الاستثمار ومرتبة اولوية المشروع في خطة الاستثمار و ما يولده المشروع من اثار اقتصادية واجتماعية .

ويقوم البنك الزراعي بتقديم الائتمان طويل الاجل للمنشات الزراعية وهو يوجه استثمارته المباشرة الى الاراضي الزراعية المملوكة للدولة . لذلك يتجه الافراد الى بنوك الادخار التعاونية للحصول على حاجاتهم من المال ز ولكن هذه البنوك لا تقدم قروضا طويلة الاجل . لذلك يعتمد الافراد في تمويل استثماراتهم طويلة الاجل على مواردهم الخاصة .

وأما بنك التجارة الخارجية فيقوم بتمويل عمليات التصدير والاستيراد وتسوية المدفوعات الدولية . ويتولى هذا البنك مسؤولية توفير النقد الأجنبي وتدعيم المنشآت العاملة في مجالات التجارة الخارجية كما أنه مستشار الدولة عند عقد اتفاقات التجارة والدفع مع الدول الأجنبية .

وأما بنوك المراكز - البنوك المحلية - فيخدم كل منها المنشآت القائمة في نطاقه . وهي تقبل ودائع المنشآت العاملة في حدودها . وتقدم لها الائتمان بموجب ضمانات مناسبة . وتحصل البنوك المحلية على مواردها من ودائع المنشآت والمبالغ المخصصة للاستثمار في المراكز والقروض التي تحصل عليها من بنك الدولة المركزي والبنوك المتخصصة .

### **الاتجاهات العامة للنظامين الراسمالي والاشتراكي :**

تكشف الدراسة السابقة للنظام المصرفي الراسمالي عن أهمية تدخل الدولة في عمل الجهاز المصرفي لتنظيم البنوك وتوجيه السياسة النقدية والائتمانية سواء عن طريق التشريع والتنظيم أو من خلال مؤسسات عامة مالية بهدف خلق مصادر جديدة للائتمان وربط السياسة الائتمانية بالسياسة العامة للدولة و تحقيق التنوع الأفضل للائتمان من وجهة النظر القومية وفي ظل هذه الظروف لم يعد المصرف المركزي حرا في تقرير السياسة النقدية بمفرده وفي معزل عن السياسة الاقتصادية ولكنه أصبح مسؤولا عن هذه السياسة في حدود الاطار العام الذي تضعه الحكومة .

وفي الدول الاشتراكية يسود طابع عام مشترك وهو الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية والتخطيط الشامل ومع ذلك تختلف هذه الدول في مناهج صياغة الخطة واساليب تنفيذها بما يحقق اهداف السياسة العامة . ويتكيف النظام المصرفي مع مبدا المركزية او اللامركزية في وضع الخطة العامة وفي اسلوب تنفيذها . ويمكن القول ان دراسة النظم المصرفية الراسمالية والاشتراكية تكشف عن الاتجاهات العامة التالية :-

1- تميل الدول الراسمالية الى التدخل الحكومي المتزايد في تنظيم البنوك وتوجيه سياساتها الائتمانية . ومع ذلك فان هذا الاتجاه يأخذ وثبة جديدة في ظل التحول الاشتراكي . وهي وثبة تختلف في طبيعتها وفي ابعادها عما يعرفه النظام الراسمالي . ذلك ان الدول الاشتراكية تحدث بالجهاز المصرفي من التغيير ما يمكنه من التكيف البيئـة الجديدة . اذ تعمل هذه الدول على تركيز عدد البنوك تركيزا شديدا يقضي على تشتت عناصره في عدد كبير من الوحدات ذات وظائف متداخلة ومتنافسة .

2- يشارك الجهاز المصرفي سواء في ظل الراسمالية او في ظل الاشتراكية في عملية التنمية . اذ يمد المنشآت الاقتصادية بالائتمان ويتابع تنفيذ السياسات الاستثمارية ويتخذ الاجراءات اللازمة لتصحيح ما ينشأ عن التنفيذ من اختلالات . على ان السبيل الى تحقيق ذلك يختلف فيما بين النظامين الراسمالي والاشتراكي . ففي النظام الراسمالي تعتمد سياسات الاستثمار على القرارات التي تتخذها الادارة في اطار رقابة المصرف المركزي على النشاط المصرفي . كما ان الجهاز المصرفي يمارس نشاطه في بيئة تسيطر عليها الاحتكارات وتواجه تيارات متناقضة ومتغيرة تتابع الاسواق وتحكمها توقعات رجال الاعمال .

ويختلف الامر بالنسبة للجهاز المصرفي الاشتراكي . اذ يمارس هذا الجهاز مسؤولياته في ظل خطة قومية تحكم العلاقات المادية والمالية وفي ظل رقابة مستندية ورقابة على الاداء تستند الى علاقة التلازم بين كل من الخطة الاقتصادية والخطة المالية . وتختلف مسؤوليات الجهاز المصرفي الاشتراكي تبعا لتفاوت درجة المشمول في الملكية العامة ومدى التمسك بمبدا المركزية او اللامركزية في تنفيذ الخطة .

3- لا يختلف بنك الدولة المركزي في الدول الاشتراكية عن البنك المركزي في الدول الراسمالية في بعض الوظائف مثل احتكار اصدار النقود الورقية والقيام باعمال بنك الحكومة وادارة احتياطات الدولة من النقد

الاجنبي كما انه يمارس وظائف لها ما يماثلها من حيث المبدأ في الدول الرأسمالية وهي الرقابة على النقد والائتمان ومع ذلك هناك فروق جوهرية في مضمون هذه الرقابة في الدول الاشتراكية وفي أسلوب تنفيذها وتتمثل هذه الفروق في ان البنك المركزي في الدول الرأسمالية يستهدف من ادارته للنقد والائتمان تحقيق معدل مرتفع ومستقر للنشاط الاقتصادي

وهذا الهدف نفسه هو من المسؤوليات الأساسية لاجهزة التخطيط القومي في الدول الاشتراكية و لا يوجد في الدول الرأسمالية اذ يتم توزيع الائتمان على اساس الخطة الائتمانية القومية والخطط الائتمانية الفرعية على مستوى المنشأة ان متابعة بنك الدولة لتنفيذ المشروعات لمسئولياتها في الخطة والرقابة على النشاط الجاري للمنشآت تحكمان سيطرة هذا البنك على اوجه استخدام الائتمان بصورة فعالة . اما استخدام وسائل الرقابة الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي الرأسمالي فليست تضمن عدم اساءة استخدام الائتمان المصرفي و ان بنك الدولة في النظام الاشتراكي يفرض رقابة مباشرة على الوحدات الاقتصادية من خلال الخطط الائتمانية التي تلتزم بها .

### **ثالثا : نحو نظام مصرفي اسلامي :-**

لا تملك الدول الاسلامية في الوقت الحالي نظاما مصرفيا اسلاميا !! ذلك ان هذا النظام لا يعمل بكفاءة عالية الا في اطار المنهج الاسلامي الشامل الذي يدعو الى مواجهة الحياة كوحدة متكاملة فقد ابتليت الامة الاسلامية بسيطرة استعمارية مزقت وحدتها فترة ممتدة من الزمن وفرضت عليها نظما اقتصادية / اجتماعية وفكرية دارت في افلاكها حتى كادت تفقد تصوراتها وافكارها النابعة من الاحكام الاسلامية ومما يدعو للاسف والاسى ان قنوات الربط بين الشعوب الاسلامية وعقيدتها لازالت ضعيفة رغم وضوح وثبات ركائز المنهج الاسلامي ووفرة روافده الفكرية وقدرته الفريدة على تحقيق حياة افضل وارغد تتوازن فيها العوامل المادية والروحية . وهكذا ظلت العودة الى المنهج الاسلامي المتكامل املا لهذه الشعوب ترجو تحقيقه من خلال صحوه اسلامية حقيقية بناء الضمير الديني لدى الشعوب والحكومات .

واما ( المصارف الاسلامية ) القائمة حاليا في دول اسلامية تدور في افلاك نظم وضعية رأسمالية او اشتراكية فتمارس نشاطها في بيئة مليئة بامراض واقسام تعوق اداء رسالتها الاقتصادية / الاجتماعية في اطار منهج متكامل عقائديا وسلوكيا . لذلك لا بد من عودة الى هذا المنهج في خطوات متدرجة ومدروسة باسلوب علمي دقيق . اذ يصعب التحول في طفرة واحدة من نظم ابتعدت كثيرا عن اصول الاحكام الشرعية ونشأت في ظلها واستقرت عادات وتقاليد واعراف غير اسلامية الى نظم تلتزم بكمال الاسلام وكره الدين .

ولسنا ننكر على هذه ( البنوك الاسلامية ) الحالية اهميتها دورها في هذه البيئة السقيمة فهي بداية لا بد من دعمها بقوة في اطار مبدأ التدرج في الإصلاح الاسلامي . وعلى اية حال يجب ان نعلم علم اليقين ان تطبيق نظام اقتصادي اسلامي يتطلب بالضرورة وجود نظام مصرفي اسلامي . ونسارع الى بيان ان الاسلام لايرفض اية مفاهيم موضوعية يواجه بها الناس مشاكل الحياة ما دامت هذه المفاهيم غير متناقضة مع المبادئ الاسلامية الثابتة

ومسئولية النظام المصرفي الاسلامي اذا هي مسئولية عقائدية وسلوكية من ناحية واقتصادية ومالية من ناحية اخرى . وفي حدود هذه المسئولية يقوم الجهاز المصرفي الاسلامي بدورة من خلال :

1- ممارسة الانشطة المصرفية الحديثة على اختلافها وتنوعها في اطار اربعة مبادئ اساسية هي الوظيفة الاجتماعية للملكية والاخوة الاسلامية والتكافل الاجتماعي و لا ضرر ولا ضرار وحينئذ تشكل السياسة

المصرفية جزءا من استراتيجية اجتماعية / اقتصادية متكاملة ويتحقق الصحيح بين الصالح الخاص والصالح العام .

2- تجنب الربا ( الفائدة ) اخذ او اعطاء في كل معاملاته فهو لايدفع فوائد على ما يودع لديه من اموال ولا يتقاضى فوائد على ما يقدمه من قروض ( القروض الحسنة ) ولا يقوم بتمويل أنشطة غير مشروعة .

3- يستثمر ويوظف ما لديه من اموال في كل المجالات الاقتصادية من خلال الاستثمار المباشر ومبدأ المشاركة مع اصحاب الودائع الاستثمارية في الربح والخسارة . وهو بذلك يعمل على توليد الدخل من خلال اشتراك النقود مع واحد او اكثر من عناصر الانتاج ويحمل راس المال مسؤولية اجتماعية .

4- يحقق التخصص والاستخدام الامثل لموارده المالية ليحقق اعظم عائد اجتماعي في اطار الاولويات التي يفرضها المنهج الاسلامي فالمصرف الاسلامي ليس تاجر ديون يسعى لتعظيم الربحية المادية ، ولكنه مؤسسة ذات مسؤولية عقائدية / اجتماعية واقتصادية تقدم خدماتها لقاء اجر معلوم عن عمل فعلي . وتدفعه هذه المسؤولية التي تكثيف الجهد في البحث عن البدائل الاسلامية في مجالات العمل المصرفي . وهو يبحث عن افضل البدائل الاستثمارية باستخدام معدل الربحية الاجتماعية كبديل لمعدل الفائدة الذي تستخدمه المصارف الاخرى لهذا الغرض .

5- يقدم المصرف الاسلامي قروضا حسنة ( غير ربوية ) للأفراد والهيئات مقابل رسوم محدودة لادارة هذه القروض . كما يخصص المصرف جزءا من ارباحه لهذا الغرض . وهو يؤدي الزكاة الواجبة على امواله ومن ثم يشارك في تعميق ابعاد التكافل الاجتماعي .

6- يكثف الجهد لتنمية الميل للادخار وللاستثمار من خلال تعميق السلوك الاسلامي الارشاد في الانفاق وبيان البدائل الاسلامية المناسبة للاستثمار والتوظيف .

ونسارع الى التنبيه الى ان نجاح النظام المصرفي الاسلامي انما يتطلب بذلك جهود مكثفة لتحقيق وحدة الفكر التنظيمي والمصرفي في البنوك الاسلامية حتى لاتقع خلافات حول مشروعية نشاط ما مما يتخذ سندا للافتراء على الاسلام دعم العلاقات بين هذه البنوك في مجالات الخبرة والمعاملات المصرفية و تطوير الفنون المصرفية واستخدام التقنية الحديثة في المعاملات المصرفية فهذا هو السبيل الى تحقيق المعدل الامثل للاداء واقامة سوق منظمة ومتطورة لراس المال . فهذه السوق تكمل عمل الجهاز الحاضر في اقتصاد اسلامي يعتمد اساسا على مبدأ المشاركة اذ تيسر هذه السوق عملية تمويل المنشآت الانتاجية وتوفر لرجال الاعمال الحصول على السيولة النقدية وقت الحاجة من خلال بيع ما لديهم من اسهم .

ومهما يكن من امر فان النظام الاقتصادي لا يمكن ان يعمل بكفاءة عالية دون مساندة نظام مصرفي كف وهذا النظام المصرفي لابد ان يستند الى فلسفة فكرية محددة ومذهب اقتصادي معين . ولا بد ان تتطور المؤسسات المصرفية لتحقيق اهداف النظام الاقتصادي الاساسية . فالنظام المصرفي في الراسمالية يستند الى القواعد الفكرية للمذهب الاقتصادي الراسمالي ويخدم اهدافه . ويحتاج النظام الاقتصادي الاسلامي الى نظام مصرفي خاص به ويرتبط بجذورة الفكرية المستمدة من احكام الشريعة الاسلامية ويحقق اهدافه الاقتصادية / الاجتماعية . وعلى ذلك لابد ان يضم الجهاز المصرفي الاسلامي مؤسسات مصرفية تدعم المسيرة الحضارية للشعوب الاسلامية . وفي تصورنا انه ليست هناك صورة محددة للجهاز المصرفي في المجتمعات الاسلامية . فكل مجتمع ظروفه الخاصة به . ومع ذلك فانه من المتصور ان يضم هذا الجهاز المصارف التجارية

والصمرف المتخصصة وان يقف على راس هذه المؤسسات مصرف مركزي ونشير فيما يلي الى هذا الجهاز

### 1- المصرف المركزي :

يعد هذا المصرف محور النظام المصرفي شأنه في ذلك شأن المصرف المركزي في النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي . لذلك لابد ان يكون مؤسسة حكومية مستقلة ومسؤولة عن اصدار النقود وضبط معدل نمو العرض النقدي في ضوء معدل النمو المستهدفة للانتاج القومي و توجيه السياسة النقدية والائتمانية بما يحقق اهداف السياسة الاقتصادية ويشبع الحاجة الحقيقية للاقتصاد القومي و القيام بوظيفة مصرف الحكومة ومستشارها المالي وتوجيه ومراقبة نشاط المصارف التجارية والمتخصصة و تحقيق استقرار القوة الشرائية للنقود .

فاستقرار قيمة النقود هدف اسلامي حيوي . اذ يضر التضخم بمبدأ العدالة الاجتماعية ومستوى الرفاهية العامة . ذلك انه يمنع النقود من اداء وظيفتها كوحدة للحساب امينة وعادلة . كما يجعل من النقود معيارا غير منصف للمدفوعات الاجلة ومستودعا للقيمة غير موثوق به . وهو يؤدي ايضا الى تظلم الناس حتى دون قصد منهم بسبب تدهور القوة الشرائية للافصول النقدية ومن ثم يكون عبئا على رفاهية المجتمع ويفسد القيم من خلال تشجيعة للمضاربة على الاسعار على حساب النشاط الانتاجي ، ويعمق التفاوت في توزيع الدخل والثروة القومية بين الناس وكل ذلك لا يتفق مع ما يدعو اليه الاسلام من عدل وسلام ورفاهية . ولدعم استقلال المصرف المركزي لابد ان يكون له دخل من مصدر مستقل لتمويل نفقاته . وله ان يحصل على عمولة عما يقدمه من خدمات للحكومة والمصارف التجارية والمتخصصة ، وعلى عائد من استثمار الاحتياطات النقدية القانونية التي تحتفظ بها لديه المصارف التجارية وهي احد الاسلحة النقدية التي يستخدمها في توجيه الائتمان .

### 2- المصارف التجارية :-

بينما فيما سبق ان المصارف الاسلامية تتجنب الربا (الفائدة) في معاملاتها المصرفية ، وانها كمؤسسات ذات مسئولية عقائدية/سلوكية واقتصادية ومالية تعمل على تحقيق اعظم عائد اجتماعي . وفي اطار هذه المسئولية لها ان تمارس الانشطة المصرفية على اختلاف انواعها . ومن المنصور وجود المصارف العامة والخاصة في الساحة المصرفية على اساس تكفل المنافسة العادلة وتمنع تركيز القوة المالية.

### 3- المصارف المتخصصة :-

وهي مؤسسات تقدم الائتمان الى الزراع واصحاب الحرف في اطار اسلامي من خلال القروض الحسنة او عقود المشاركة والمضاربة الشرعية . وتمول هذه المصارف نفقاتها من نصيبها في الارباح ومن رسوم الخدمة التي تتقاضاها على القروض الحسنة .

### المبادئ الأساسية للنشاط المصرفي :

تعتبر المصارف اهم المنشآت المالية التي تتعامل في سوق النقد وسوق راس المال والتي يتكون منها جميعا النظام الائتماني في دولة ما . ولعل اهم ما يميز الجهاز المصرفي عن غيره من المنشآت المالية هو ان هذا الجهاز يخلق وسائل الدفع في المجتمع . اذ يقوم هذا الجهاز باصدار النقود القانونية من خلال المصرف المركزي . كما تقوم المصارف التجارية بقبول الودائع ومنح القروض وخلق نقود الودائع وهو اذا يقوم بخلق وسائل الدفع وتوفير الاموال للمنشآت الانتاجية والمشروعات الاستثمارية وتنظيم انسيابها في شرايين الاقتصاد القومي بما يكفل له تحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر .

ونسارع الى بيان ان هناك مصارف اخرى متخصصة الى جانب المصارف التجارية والمصرف المركزي . وهي تمارس دورا حيويا في عملية تمويل النشاط الاقتصادي . ومع ذلك فان هذه الدراسة سوف تقتصر على دراسة دور المصارف التجارية ، والمصرف المركزي في ظل الراسمالية .

ففي ذلك اثناء للفكر النقدي والمالي . وسوف نحرض ان شاء الله على ان نشير الى وجهة النظر الاسلامية في العمليات المصرفية والسياسة النقدية .

والمصارف التجارية هي اهم المنشآت المتعاملة في سوق النقد وهي منشآت ائتمانية غير متخصصة . اذ ينوع نشاطها ويتعدد ويمتد الى كل قطاعات الاقتصاد القومي ووحداته . فهي تتلقى الودائع الجارية والودائع لاجل وودائع الادخار . وهي تقدم القروض لمن يطلبها من رجال الاعمال والافراد . وتستثمر في الاوراق المالية ، وتخصم الاوراق التجارية وتحصل قيمة الصكوك المتعلقة بالعمليات الائتمانية لعملائها ، وتحرر شيكات على نفسها وتتاجر في العملات الاجنبية وتتاجر في الاصول المالية احسابها ولحساب عملائها وتقوم باعمال امانة الاستثمار لبعض عملائها وهكذا فان هذه المصارف تتعامل في الائتمان . ويمكن

ان يطلق على كثير من هذه المصارف اسم ( منشآت متنوعة للتمويل ) .

على ان كثيرا من هذه الانشطة ليست خاصة بالمصارف التجارية وحدها . فقد تقوم بها منشآت مالية اخرى . ومع ذلك فان هذه المصارف تتميز عن غيرها من المنشآت المالية بتخصصها العميق في قبول الودائع الجارية وانفرادها بخلق نقود الودائع .

ان طبيعة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية جعلتها هدفا للرقابة الصارمة والتوجيه الحاسم من قبل الادارة النقدية . فهذه المصارف لابد وان تحتفظ باحتياطات نقدية قانونية عند المستوى الذي تفرضه السلطة النقدية فضلا عن التزامها باتباع قواعد مالية معينة وضعت لندعم مركزها المالي وتنتمي الثقة فيها بسبب ما تحتلها من اهمية محورية في التأثير على الاقتصاد القومي ويندر ان تخضع منشآت مالية اخرى لمثل هذه الرقابة والتوجيه .

وتحتل دراسة المصارف التجارية اهمية ارتكازية في الادب الاقتصادي بسبب ما تفرزه من اثار على مسار الاقتصاد القومي . ذلك ان التفاعل بين عرض النقود وطلبها يشكل سببا اساسيا للتغيرات في الاسعار والانتاج والتوظيف . وعلى ذلك فان ما نكشفه من معلومات من خلال هذه الدراسة يساعد دون ريب على فهم وتفسير التغيرات التي تحدث في مسار الاقتصاد القومي .

## **المصارف التجارية كمنشآت مالية**

### **نشأة المصارف التجارية :**

تعتبر المصارف التجارية في صورتها الحديثة احفاد لاسلاف ثلاثة تولوا عملية في النقود في الماضي البعيد . وهؤلاء الاسف هم التاجر والصائغ والمرابي . ذلك ان هذه المصارف ليست الاتجار ديون وقد وجدت جذور هذه الوظيفة في فكرة الاتجار في النقود عبر الماضي البعيد . فمنذ عرفت ظاهرة التبادل ووجدت الاسواق ظهر تجار متخصصون حققوا ثروات كبيرة . وخشى هؤلاء على ما لديهم من نقود ومعادن نفيسة من السلب والضياع . وانتهى التفكير الى ايداعها لدى فئة من التجار حازت ثقتهم بسبب سمعتهم الطيبة وما تميزوا به من امانة . وتم هذا الايداع مقابل شهادات ( ايصالات ) ايداع تثبت ما تم ايداعه وتنص على تعهد الموعد لديه برد قيمة الوديعة فور طلبها . وقد قام هؤلاء الامناء بحفظ الودائع مقابل عمولة معينة .

اما الصائغ وهو تاجر حلى ومعادن نفيسة فقد اودع بعض الناس نقودهم لديه بسبب ثقتهم في امانته لحفظها مقابل عائد محدد . وقد تم هذا مقابل شهادات ايداع تثبت حقوق المودعين . واما المرابي ، او القرض فهو شخص كان يقوم باقراض امواله مقابل عمولة تمثل نسبة من القرض نفسه وكانت ذات طابع استغلالي فسميت ربا وهي الان تسمى الفائدة ولا زالت صورة هذا القرض قائمة في كثير من القرى في كل الدول وكان هذا القرض في البداية يقدم القروض من راس مالىه الخاص . ومع التطور عهد اليه بعض الناس بتوظيف الفائض لديهم من الاموال مقابل شهادات ايداع لديه تثبت حقوقهم . وبذلك اصبح هذا القرض مقترضا ايضا لنقود الاخرين ومقرضا لها في ذات الوقت . وتتمثل ربح هذا القرض في الفرق بين معدل الفائدة الذي يدفعه لاصحاب الودائع ومعدل الفائدة الاعلى الذي يدفعه المقترضون .

وفي البداية كانت شهادات الايداع التي يصدرها هؤلاء الاسلاف الثلاثة شهادات اسمية . ويتم تداولها عن طريق التنازل أي التظهير ثم اصبحت شهادات لحاملها ويتم تداولها بالتسليم .

واكتشف المودع لديهم بخيرتهم وذكائهم ان هذه الشهادات التي يصدرونها لايرد منها اليهم الا كمية

قليلة نسبيا قيمتها . لذلك بدا هؤلاء الاسلاف في اقراض جانب مما لديهم من ودائع . وفي مقابل ذلك يدفعون للمودعين شطرا من الفوائد المتولدة عن القروض . وبعد اتساع نشاطهم اخترعوا فكرة منح قروض لعملائهم عن طريق تسليم العملاء شهادات ايداع دون ان تمثل هذه الشهادات نقودا في الخزائن . وبذلك اصبح في قدرتهم خلق قدر من النقود باصدار قدر زائد من الشهادات . وهم بذلك يخلقون ما يسمى (نقود الودائع ) في عالم اليوم . وهي اهم واخطر وظائف المصارف التجارية .

وتجدر الاشارة الى ان تعبير ( المصارف التجارية ) انما يرجع الى القرن التاسع عشر فقد اعتقد الاقتصاديون حينئذ ان المصارف يجب ان تلتزم بتوجيه قروضها قصيرة الاجل الى المجالات التجارية . ومثل ذلك القروض التي تقدم للزراع لتمكينهم من حصاد المحاصيل والقروض لتمويل المخزون السلعي فقد ايقن هؤلاء ان هذه القروض تتميز بخاصية التصفية الذاتية . ذلك ان السلع المقدمة كضمان لها تباع بعد اجل قصير ومن ثم تتوفر النقود اللازمة للوفاء بها .

وليس يخفى ان الودائع التجارية تشكل مصدرا اساسيا لحصول المصارف التجارية على الاموال . ومع ذلك فان هذه الودائع يكن سحبها كليا او جزئيا في اية لحظة . لذلك فان المصرف التجاري يلتزم بالاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة المالية ليتمكن من دفع طلبات السحب غير المتوقعة . وتتكون هذه السيولة من النقود والاصول المالية التي يمكن تحويلها فورا الى نقود .

ذلك ان اقدام المصرف على تقديم قروض طويلة الاجل يعني تجميده لاصوله بشكل يخفض مستوى السيولة لديه . اما اذا تم توزيع القروض قصيرة الاجل بشكل مدروس ومنظم فان المصرف حينئذ يكون قادرا على مواجهة السحب النقدي في أي وقت من قبل المودعين . ومع ذلك فان هذه المصارف لم تعد ملتزمة بقصر نشاطها التمويلي على تقديم قروض قصيرة الاجل . فهي تقدم حاليا قروضا طويلة الاجل لرجال الاعمال والمستثمرين والمستهلكين كما نقدم قروضا الى المنشآت دون ضمانات من مخزون سلعي او رهون عقارية . ومع ذلك فقد ظل تعبير ( المصارف التجارية ) قائما ليزكنا دائما بالمشاكل التي يمكن ان تواجه منشأة مالية تلتزم بان تدفع عند الطلاب ما يقرر المودعون سحبه من الودائع .

### **معادلة الميزانية :**

يقدر الموقف المالي لمنشأة ما بقيمة اصولها . وخصومها ورأس المال . والاصول هي الاشياء التي تملكها المنشأة . والخصوم هي الديون والالتزامات المستحقة على هذه المنشأة اما رأس المال فهو الفرق بين الاصول والخصوم ويمكن بيان ذلك من خلال معادلة الميزانية التالية :

$$(1) \quad \text{أ} = \text{خ} + \text{س}$$

حيث تشير ( 1 ) الى الاصول و ( خ ) الى الخصوم و ( س ) الى رأس المال ومن هذه المعادلة يمكن ان القول ان :

$$(2) \quad \text{س} = \text{أ} - \text{خ}$$

ويبين من هذه المعادلة ان زيادة خصوم المصرف عن اصوله يضعف مركزه المالي ويعرضه لخطر الافلاس على انه يجب ان يرسخ في الوجدان ان توازن الميزانية حسابيا لا يعني ان المصرف يتمتع بالتوازن الاقتصادي فقد يعاني هذا المصرف من اختلال في هيكل الاصول او الخصوم او كليهما رغم توازن الميزانية حسابيا . ومن ناحية اخرى فان هذه الميزانية تعكس المركز المالي في تاريخ محدد من الزمن ولكنها تعجز عن بيان التغيرات التي تحدث في الاصول والخصوم خلال هذه الفترة التي تعد عنها .

وتنقسم الميزانية الى جانبين يشتمل احدهما على الخصوم وهي تشكل جانب الموارد المالية . ومن خلالها اذا يحصل المصرف على الارصدة النقدية التي تمكنه من ممارسة نشاطه . كما يشمل هذا الجانب رأس المال ايضا وهو أي رأس المال يشكل دينا او التزاما على المصرف لصالح اصحابه . اما الجانب الاخر فيشمل الاصول وهي تشكل جانب الاستخدامات أي توظيف او استثمار الاموال في الاصول المالية المختلفة . ويمكن شرح معادلة الميزانية لمصرف ما من خلال الميزانية الافتراضية التالية :

**ميزانية افتراضية للمصرف (أ) في 1987/12/31 م القيمة بالالف**

جنيه

الاصول	القيمة	الخصوم + م / رأس المال	القيمة
احتياطيات نقدية	1000	حساب رأس المال	2000
اوراق مالية	2000	ودائع جارية	2000
قروض	2000	ودائع لاجل	1700
يستحق على المصارف الاخرى	800	ودائع ادخارية	1500
استثمارات	1500	مستحق المصارف الاخرى	1400
اوراق تجارية مخصومة	200	---	---
اصول اخرى	500	خصوم اخرى	400
جملة الاصول	1000	جملة اخرى	1000

ويبين من دراسة هذه الموازنة الافتراضية دراسة تحليلية ان كل بنودها قد سجلت في تاريخ محدد هو 1987/12/31 م . كما نستنتج من هذه الميزانية ان :

- 1- جملة الاصول تساوي جملة الخصوم ورأس المال .
- 2- استخدام احد الاصول لشراء اصل اخر يغير من البناء الهيكلي للاصول ولكنه لا يغير جملة قيمة الاصول . ولا يغير قيمة رأس المال .

3- الأصول التي يتم شراؤها بقرض تؤدي الى زيادة الاصول والخصوم بقدر متساوي اما راس المال فتظل قيمته ثابتة .

4- استخدام احد الاصول لسداد قرض ما يؤدي الى خفض قيمة الاصول وقيمة الخصوم بقدر متساوي وتظل قيمة راس المال ثابتة .

5- يمكن حدوث الزيادة في راس المال من خلال الادخار والهبة والارباح الراسمالية ويتحقق الادخار عندما تقرر ادارة المصرف استخدام جزء من الدخل لشراء اصل ما او سداد دين ما . وتأتي الهبة من افراد او منظمات اخرى . وتتحقق الارباح الراسمالية عند زيادة القيمة السوقية لاصول المصرف .

6- يمكن حدوث الانخفاض في راس المال بفعل الاهتلاك والاهداء والخسائر الراسمالية . والاهتلاك يمثل تدهور قيمة الاصول او استنزافها . فاذا لم تتم عملية تجديد واحلال لهذه الاصول ينخفض راس المال وقد يحدث انخفاض راس المال بسبب اهداء بعض الاصول الى منظمات اخرى او من خلال انخفاض القيمة السوقية للاصول .

وهكذا يمكن القول بشكل عام ان تغيرا احد بنود الميزانية لابد ان يؤدي الى تغير في بند اخر . كما ان

أي تغير في مجموعة ما من الاصول لابد ان يتبعه تغير عكسي مساوي له في مجموعة اخرى منها او في الخصوم او في راس المال . ونفس هذا القول ينطبق على جانب الخصوم من الميزانية . وهذه الخاصية تجعل من الميزانية اداة هامة لتحليل الاثار المترتبة على الاعمال المصرفية وسلوك الادارة النقدية .

### اقامة مصرف

ليس يخفى ان اقامة مصرف ما يتطلب راس مال لاقامة المباني وشراء الالات والمعدات والادوات اللازمة لممارسة العمل وتكوين مخزون مناسب والاستثمار في اصول ايرادية . فضلا عن ذلك فان المصرف قد يحتاج الى راس المال لسداد الديون وقت ان تنشأ حاجة الى ذلك .

وتجدر الاشارة الى الفرق بين راس المال المصرح به وراس المال المصدر او المكتتب فيه وراس المال المدفوع . فالاول هو راس المال الذي يمكن للمصرف طرحه للاكتتاب حسب الترخيص الصادر باقامة المصرف . اما الثاني فهو ما قام المصرف بطرحه فعلا وتم الاكتتاب فيه . واما الثالث فهو ما دفع فعلا من القيمة المكتتب فيها . وهذا يعني ان راس المال المكتتب فيه يتكون من جزئين جزء دفعة المكتتبون في اسهم راس المال فعلا ، وهو ما يظهر في ميزانية المصرف وجزء اخر لم يدفع ويظل تحت طلب المصرف حسب ظروفه المالية . ويتمثل راس المال المدفوع النواة الاولى لموارد الصرف التي تمكنه من اعداد الاساس المادي والفني لممارسة نشاطه .

ويتكون المصرف باكمال راس المال واصدار الترخيص اللازم لاقامته وحينئذ تظنن للمصرف شخصية اعتبارية وذمة مالية متميزة وبهذه الصفة فان قيمة اكتتاب المساهمين في راس المال يمثل دينا على المصرف كوحدة اقتصادية لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن شخصية اصحابها . ولذلك يقيد راس المال المدفوع في جانب الخصوم من الميزانية .

على انه يجب ان يرسخ في الوجدان ان المصارف التجارية لا تعتمد اساسا على رؤس اموالها في مزاولتها نشاطها . ومع ذلك فهي لازمة لتوفير عناصر الثقة والامان واقامة البنية الاساسية لهذه المنشآت لذلك لا يمكن ان يصدر الترخيص باقامة مصرف ما قبل ان يكون لديه حد ادنى من راس المال المدفوع تحده

السلطات المختصة . وقد تفرض هذه السلطات نسبة معينة بين رأس مال المصرف وبين ما لديه من ودائع لضمان حقوق المودعين .

دعنا نرى ما يحدث بعد ان يصدر الترخيص باقامة المصرف الجديد وممارسته لعملياته المصرفية . واذا فرضنا ان رأس مال هذا المصرف هو 5 مليون جنيه فانه يمكن بيان ذلك في موازنته كما يلي :-

الاصول	القيمة	الخصوم + ح / رأس المال	القيمة
احتياطي نقدي اختياري	5000	رأس المال المدفوع	5000

وتتمثل الخطوات الاولى لفتح المصرف الجديد في اعداده ماديا وفنيا لممارسة نشاطه . اذ يلزم اقامة المبنى واعداده وتجهيزه بالمعدات والالات والادوات وتكوين قدر مناسب من المخزون . كما يسعى المصرف الى استثمار نسبة من ارصده النقدية في اصول ايرادية مناسبة والاحتفاظ بنسبة معينة من النقد في صورة احتياطي نقدي قانوني لدى المصرف المركزي . وليس ثمة ريب ان كلا من هذه الاعمال يمارس تأثيرا على جانب الاصول من الميزانية .

وتظهر هذه التغيرات اولا وقبل ان تنعكس البيانات المسجلة في هذه الحسابات على الميزانية ومن ثم يتبين كيف ان هذه العمليات قد غيرت من البناء الهيكلي للاصول والخصوم ورأس المال . فاذا فرضنا ان هذا المصرف الجديد قد اشترى مباني ومخزون بمبلغ مليون جنيه . فان ذلك يظهر في ميزانية المصرف كما يلي :-

#### التغيرات في ميزانية المصرف الافتراضي

( القيمة بالالف جنيه )

الاصول	القيمة	الخصوم + ح / رأس المال
احتياطي نقدي اختياري	- 1000	
مباني ومخزون	+ 1000	

فاذا استثمر هذا المصرف 3 مليون جنيه في اوراق مالية حكومية ، وقام بايداع 800,000 جنيه احتياطي نقدي قانوني لدى المصرف المركزي ، فان ذلك يظهر في ميزانيته كما يلي :-

#### التغيرات في ميزانية المصرف الافتراضي

( القيمة بالالف جنيه )

الاصول	القيمة	الخصوم + ح / رأس المال
احتياطي نقدي اختياري	- 3800	
احتياطي نقدي قانوني	+ 800	
اوراق مالية حكومية	+ 3000	

ويلاحظ حتى الان ان كل التغيرات قد تمت في جانب الاصول من الميزانية . ولم يحدث تغير ما في حساب رأس المال . ومع ذلك فان الميزانية الجديدة تكون صورتها مختلفة . فهي تبين الان المصرف كمنشأة تمارس نشاطها المصرفي .

#### التغيرات في ميزانية المصرف الافتراضي

( القيمة بالالف جنيه )

القيمة	الخصوم + م / راس المال	القيمة	الاصول
5000	راس المال المدفوع	200	احتياطي نقدي اختياري
		800	احتياطي نقدي قانوني
		3000	اوراق مالية حكومية
		1000	مباني ومخزون
5000		5000	

**جذب الودائع :**

وبديهي ان يسعة المصرف في الخطة التالية الى جذب الودائع الجارية فهذه الودائع تدعم قدرة المصرف على الاستثمار في الاوراق المالية وتقديم القروض . ولما كانت هذه الودائع لا تحصل على فائدة فانها تشارك مشاركة فعالة في زيادة معدل ربحية المصرف . ومع ان هذه المشاركة تنخفض نسبيا بسبب التزام المصرف بالاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الودائع كاحتياطي نقدي قانوني لدى المصرف المركزي . فان هدف تعظيم الربحية يدفع هذا المصرف الى السعي لاستقطاب تلك الودائع . ولا يغيب عن عين الفكر ان هذا السعي لا يقلل من جهد المصرف لجذب الودائع لاجل والودائع الادخارية كذلك .

فاذا افترضنا ان هذا المصرف قد نجح في جذب ودائع جارية - تحت الطلب - قيمتها 10 مليون جنيه فان هذه الودائع تظهر في الميزاني كما يلي :-

**تغيرات الميزانية في المصرف الافتراضي**

( القيمة بالالف جنيه )

القيمة	الخصوم + م / راس المال	القيمة	الاصول
10,000	ودائع جارية	10,000 +	ارصدة نقدية

وتبدو صورة ميزانية المصرف بعد قبول هذه الودائع البالغة 10 مليون جنيه كما يلي :

**تغيرات الميزانية في المصرف الافتراضي**

( القيمة بالالف جنيه )

القيمة	الخصوم + م / راس المال	القيمة	الاصول
5000	راس المال المدفوع	11,000	احتياطيات نقدية (*)
10,000	ودائع جارية	3000	اوراق مالية حكومية
		1000	مباني ومخزون
15,000		15,000	

(\*) تشمل الاحتياطيات النقدية الاختيارية والقانونية .

وتحتفظ المصارف التجارية باحتياطيات نقدية لهدفين اساسين احدهما احتياطي نقدي اختياري لمواجهة السحب غير المتوقع من الودائع الجارية . وثنيهما احتياطي نقدي قانوني تنفيذا لتعليمات الادارة النقدية التي تتولى مراقبة وتوجيه هذه المصارف .

**القروض المصرفية وخلق الودائع :**

ويسعى المصرف التجاري شأنه في ذلك شأن اية منشأة الى تعظيم ارباحه باسلوب لا يعرضه لخطر ضعف السيولة المالية لديه . لذلك تركز سياسة في الاستثمار والاقراض على حياة اصول ايرادية قصيرة الاجل حتى يحقق التوافق المطلوب مع طبيعة التزاماته قصيرة الاجل . ولعل اهم الاصول التي تحقق هذه الغاية هي اذون الخزانة والاوراق التجارية والاوراق المالية والقروض .

وهذه القروض تمنح لاجال قصيرة لا تتعدى سنة ، غالبا . ومع ذلك فانها قد تتحول الى قروض متوسطة او طويلة الاجل من خلال عملية تجديدها عند حلول موعد سدادها وتحتل هذه القروض اهمية نسبية عالية في جملة الاصول . كما انها اعلاها ربحية وان كانت اقلها سيولة . اذ يتعذر تحويلها الى نقود قبل انتهاء اجلها . ومهما يكن من امر فان القروض قصيرة الاجل من اكثر الاصول قبولا لدى المصارف التجارية حيث تتمتع بخاصية النصفية الذاتية .

وعندما تقوم هذه المصارف بتقديم القروض الى عملائها لتمويل نشاطهم الجاري فان قدرا من هذه القروض يعود اليها في صورة وديعة جديدة او مشتقة تميزها لها عن الوديعة الاولية التي تلقاها المصرف في البداية . ويستطيع هذا المصرف نفسه ان يحتجز جزءا من هذه الوديعة المشتقة في صورة احتياطي نقدي قانوني واختياري وبقرض الجزء الباقي . ويرقد جزء من القرض الجديد الى المصرف ذاته في شكل وديعة مشتقة جديدة ... وهكذا . وهذه العملية هي ما تسمى بعملية خلق الودائع الجارية او نقود الودائع ويكفي ان نشير هنا الى ان قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع ليست قدرة مطلقة اذ ترد عليها حدود كثيرة . ومن بين اهم هذه الحدود نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي تقررها الادارة النقدية والتوافق بين مبادئ الربحية والسيولة ومستوى الخطر الذي يتوقعة المصرف عند منح الائتمان . لذلك فان المصرف لابد ان يحقق التوافق بين طبيعة اصوله وخصومه من ناحية وان يتخذ من الاجراءات ما يمكنه من تدنية الخطر الناتج من التأخير في السداد او عدم السداد . وقد يلجا المصرف لتحقيق ذلك الى توزيع المخاطر بوضع حدود قصوى لتروضة والاشترك مع مصارف اخرى في القروض الكبيرة وتنوع كل من القروض والضمانات ودراسة المركز المالي للمقترض وقدرته على السداد قبل منحه القرض .

#### **ايرادات المصارف التجارية واستخداماتها :-**

سوف نناقش الان جانب الخصوم في ميزانية المصرف التجاري وهي تمثل موارد المالية . ثم نناقش جانب الاصول في هذه الميزانية وهي تمثل استخداماته المصرف لما لديه من موارد مالية . وعلينا ان نبين بادئ ذي بدء انه اذا كانت ربحية المصرف تعتمد اساسا على حجم ما لديه من اصول مالية ايرادية فان حجم هذه الاصول ذاتها يرتبط بقدرة هذا المصرف على الاستثمار ومنح القروض . وهذه القدرة بدورها ترتبط بحجم الودائع المتاحة . ذلك ان هذه الودائع هي التي تحدد في الواقع حجم الاصول التي بحوزها المصرف او هي التي تحدد مستوى استخداماته باعتبارها مصدر تغذيتها .

وفي مناقشة هذه القضايا جميعا علينا ان نتذكر دائما هيكل اصول المصرف وخصومه كما تبينها الميزانية الافتراضية السابق بيانها في المبحث الاول .

#### **اولا : الموارد المالية للمصرف التجاري :-**

ولما كانت موارد المصرف هي ذاتها التزاماته فانه يمكن تقسيم هذه الموارد على اساس مصادر هذه الالتزامات الى موارد ذاتية تتمثل في التزامات المصرف قبل اصحابه أي في راس المال المدفوع والاحتياطيات واخرى خارجية تعبر عن التزامات المصرف قبل عملائه واهمها الودائع .

#### **الموارد الذاتية - حساب راس المال :**

يتكون حساب راس مال المصرف من راس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات ونشير الى كل منها فيما يلي :

#### ( أ ) راس المال المدفوع :

بعد راس المال المدفوع كما سبق ان بينا مؤشرا رئيسيا لقوة المركز المالي للمصرف لذلك فان القانون يمنع سحبة او السحب منه الا في حالة الافلاس او لمواجهة الخسائر ويمثل راس المال المدفوع النواة الاولى لموارد المصرف التي يبدا بها نشاطه .

وقد يتغير هذا الراسمال اثناء حياة المصرف بالزيادة او النقص نتيجة لنشاطه . ويزداد راس المال عندما تقرر ارارة المصرف طلب جزء من راس المال المكتتب فيه ولم يدفع فعلا او اصدار اسهم جديدة او زيادة قيمة الاسهم القديمة . وينخفض راس المال عندما تنخفض قيمة الاسهم .

ويعد راس المال اكثر الخصوم ثباتا واستقرارا . فهو يبعث الثقة لدى المودعين . ومع ذلك فقد يستخدم في تغطية وضمن حقوق المساهمين عند انخفاض القيمة السوقية للاصول . كما انه يشكل اساسا قويا لدعم صلات المصرف بمراسليه من المصارف الاجنبية .

ويعد راس المال في واقعة ضمان لحقوق الدائنين قبل ان يكون ضامنا لحقوق المساهمين . ذلك ان حقوق الدائنين تقدم على حقوق المساهمين عند التغطية . وعلى ذلك فانه عند افلاس مصرف ما لايتلقى المساهمون قيمة اسهمهم الا بعد ان يستوفى دائنو المصرف حقوقهم واهم فئة من هؤلاء هم المودعون . ونسارع الى بيان ان راس المال لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من جملة خصومة ومن ثم يحتل اهمية نسبية ضئيلة في ميزانية المصرف . فضلا عن ذلك فان هذه الاهمية تتضاءل مع نمو نشاط المصرف . ومن هنا يمكن القول ان الضمان الحقيقي لحقوق المودعين لا يتوقف على راس المال اساسا ولكن على مستوى سيولة الاصول التي يستثمر فيها موارد واهمها الودائع . فالمصرف التجاري لايعتمد في نشاطه على راسماله ولكن على ودائع عملائه من الافراد والمنشآت والحكومة .

#### (ب) الاحتياطيات :

يقصد بالاحتياطيات تلك المبالغ التي يحتجزها المصرف خلال سنوات حياته من ارباحه القابلة للتوزيع ويستهدف المصرف من تكوين هذه الاحتياطيات دعم مركزه المالي . ولما كانت هذه الاحتياطيات في اساسها مبالغ اقتطعت من الارباح لذلك فهي تعد ملك للمساهمين ومن ثم تشكل التزامات على المصرف قبل اصحابه . وتنقسم هذه الاحتياطيات الى احتياطي قانوني واحتياطيات خاصة . والاحتياطي القانوني هو الذي يتقرر بنص القانون ويشكل نسبة معينة من راس المال .

اما الاحتياطيات الخاصة فهي تلك التي يكونها المصرف باختيارها لدعم مركزه وثقة عملائه فيه . على ان المصرف يمكنه ان يزيد من هذه الاحتياطيات من خلال تقرير علاوة اصدار عند اصدار الاسهم الجديدة . وقد تتراكم الاحتياطيات في المصارف الناجحة حتى تتعدى قية راس المال المدفوع .

وقد تكون المصارف التجارية مخصصات معينة لمواجهة اغراض بذاتها ومثل ذلك مخصصات مقابلة الانخفاض في اسعار الاوراق المالية او اسعار العملات الاجنبية التي يحوزها المصرف وما يخصص لمواجهة انفاق مؤكد الدفع مثل دين الضرائب او مكافآت ترك الخدمة . ونسرع الى بيان ان هذه الارصدة لا تعد بكاملها موارد ذاتية حيث ان شطرا منها يمثل التزاما حقيقيا على المصرف قبل الغير . فالشطر المتبقى بعد مقابلة هذه الالتزامات الفعلية في الاغراض المخصصة لها هو الذي يعد موردا ذاتيا .

ويتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات ما يسمى ( حسابات راس المال ) استنادا الى انها تعبر عن صافي حقوق الملكية ، وهي التزاما على المصرف قبل اصحابه . وتكون هذه الحسابات نسبة صغيرة من جملة الاصول . اذ تتراوح عادة بين 5 - 10 % وهذا يعني ان المصارف التجارية انما تعتمد على مواردها الخارجية في نشاطها المصرفي .

### **الوارد الخارجية :**

يقصد بالوارد الخارجية تلك الموارد التي يحصل عليها المصرف من غير اصحابه . واهم هذه الموارد الودائع والقروض من المصرف المركزي او غيره من المصارف والمنشآت المالية . ويبين من ذلك ان هذه الموارد تشكل التزامات او ديون على المصرف لافراد ومنشآت غير اصحابه . وتشير فيما يلي الى اهم هذه الموارد :

### **1- الودائع:**

ويمكن تقسيم هذه الودائع تاسيسا على شخصية المودعين الى ودايع خاصة مثل ودايع الافراد والمنشآت الخاصة ، وودائع عامة مثل ودايع الحكومية و المنشآت العامة . كما يمكن تقسيمها على اساس امكانية السحب منها الى ودايع جارية او تحت الطلب ، وودائع لاجل واخرى ادخالية . وهذا التقسيم هو ما نركز عليه في هذه المناقشة لاتفاقية مع مجال الدراسة . ومع ذلك تجدر الاشارة الى اهمية ودايع المصارف لدى بعضها البعض واهمية الودائع الحكومية . ويقصد بالاولى قيام المصارف بايداع ودايع اولية لدى بنوك اخرى بهدف استثمارها باسلوب يحقق ربحا سهلا يتمثل في الفائدة التي تدفعها المصارف المودع لديها . فضلا عن ذلك ، فان هذه الودائع فيما بين المصارف تحقق لها درجة عالية من السيولة . وهذا الاسلوب لاستثمار الودائع الاولية يفيد المصارف حديثة المنشأة ، والتي تمارس نشاطها في بيئة مختلفة لاتملك اسواقا نقدية نشطة وذات كفاءة عالية.

اما ودايع الحكومة ومنشآت القطاع العام ، فهي تتزايد مع نمو واتساع نطاق الاقتصاد العام . وتشكل هذه الودائع اهمية نسبية عالية في الدول النفطية الغنية مثل المملكة العربية السعودية ، ودول الخليج العربية ، التي تحقق فائضا كبيرا في موازنتها العامة . وهذه الودائع تمكن المصارف من ممارسة الاقراض متوسط وطويل الاجل بسبب بطء السحب منها .

### **2- الودائع الجارية :**

وتتميز هذه الودائع بارتفاع معدلات السحب منها والاضافة اليها . فهي تمثل التزاما انيا يمكن الوفاء به في اية لحظة لذلك فانها تعد جزءا من العرض النقدي . وقد تكون هذه الودائع حقيقية ، أي ترتكز الى ايداع الافراد و المنشآت والحكومة لنقود قانونية في المصارف ، او ايداع شيكات مسحوبة لصالحهم على مصارف اخرى . وقد تكون ودايع ائتمانية مشتقة خلقتها المصارف من خلال منح القروض ومن ثم خلق الودائع التي يجري السحب عليها بشيكات .

ونسارع الى بيان انه يمكن التفرقة نظريا بين الودائع الاولية والودائع المشتقة . ومع ذلك فانه تصعب هذه المتفرقة عمليا اذ تخطط هذه وتلك تماما خلال النشاط اليومي للمصرف . ومن ثم فان المصرف ينظر اليها كبند واحد متكامل .

وتقتضي طبيعة هذه الودائع كالتزام اني ان يكون المصرف مستعدا دائما للوفاء بها . وهذا يفسر ضرورة احتفاظ المصرف بنسبة منها كاحتياطي نقدي اختياري لمواجهة السحب منها . فليس يغيب عن عين الفكر

انه يصعب توقع كمية او تاريخ هذا السحب بسبب عدم وجود قيود عليه . وما دام ذلك كذلك فان حرية المصرف في استخدام هذه الودائع ليست مطلقة ذلك ان المصرف لابد ان يحرص دائما على استثمارها في اصول قصيرة الاجل حتى يحقق التوافق مع طبيعة الالتزام الذي تشكله هذه الودائع ومن هنا فان المصرف لا يدفع فوائد على هذه الودائع عادة وقد يدفع معدلات ضئيلة للفائدة اذا كانت الودائع كبيرة ويجد المصرف انه في حاجة اليها لدعم نشاطه .

### 3- الودائع لاجل وودائع الادخار :-

ومع ان الودائع الجارية مصدر رئيسي للموارد المالية للمصرف فان الودائع لاجل وودائع الادخار لا تقل عنها اهمية ان لم تكن اهميتها اشد واقوى

والودائع لاجل هي وودائع اولية يحدد اجلها مسبقا بين المصرف وعملائه وهذا ما يفسر احتفاظ المصرف

بنسبة منخفضة نسبيا من الاحتياطي النقدي لتغطية هذه الودائع . وهذا يعني ان يكون لدى المصرف قدر اكبر من الموارد النقدية السائلة يمكن استثمارها في اصول اطول اجلا واعلى عائدا قياسا بالودائع الجارية . وقد يسمح المصرف للعميل بالسحب من الودائع لاجل في أي وقت بشرط اخطاره قبل السحب بمدة معينة . وحينئذ ترتفع القابلية للسحب منها ومن ثم يحتفظ المصرف بقدر اعلى نسبيا من السيولة النقدية لمواجهة السحب عليها وتنكمش حريته نسبيا في استثمارها وتنخفض اسعار الفائدة عليها نسبيا .

اما وودائع الادخار فهي تشبه الودائع لاجل من حيث عدم امكانية السحب منها الا بعد اجل معين ووضع حد اقصى للودائع . وتتسم هذه الودائع ببطء الحركة الامر الذي يمكن المصرف من استثمارها في اصول متوسطة او طويلة الاجل .

وليس ثمة ريب ان دفع المصرف لعائد على الودائع لاجل والودائع الادخارية تجعلها اقل ربحية له من الودائع الجارية . ومع ذلك تنخفض نسبة الاحتياطي النقدي في حالة الودائع لاجل والودائع الادخارية كثيرا عنها في حالة الودائع الجارية . وفي هذا تحرير لقدر من النقود يمكن للمصرف استثماره ز ومن ناحية اخرى فان الودائع لاجل والودائع الادخارية لا يمكن سحبها قبل اجل معين بدون خسارة في العائد ومن ثم يقوم المصرف باستثمارها في اصول متوسطة او طويلة الاجل وتحقق له عائدا اعلى .

ولن نبتعد عن الواقع حين نقرر ان التمييز بين الودائع الجارية والودائع لاجل والودائع الادخارية على اساس امكانية السحب منها ليس امر مطلقا . ذلك ان المصارف لاتتمتع عادة عن الموافقة على السحب من الودائع لاجل او وودائع التوفير عند الطلب مع حرمان المودع من العائد على المبلغ المسحوب . ومع ذلك فان المصارف التجارية تتاثر في توزيعها لمواردها على الاستخدامات المختلفة بدرجة الاهمية النسبية للودائع الجارية في جملة الودائع . فكلما ارتفعت هذه الاهمية كان المصرف اكثر حرصا على توفير مستوى اعلى من السيولة النقدية . وكلما انخفضت هذه الاهمية اتجه المصرف الى استثمار وودائعه في اصول اقل سيولة واعلى ربحية .

### 4- مستحق للمصارف الاخرى :

ويقصد بالمستحق للمصارف الاخرى القروض التي يحصل عليها المصرف التجاري من المصارف الاخرى . فهي ديون على هذا المصرف ويلتزم بالوفاء بها . وقد تكون هذه القروض من مصارف تجارية محلية او المصارف المراسلة في الخارج . أي المصارف التي يتعامل معها المصرف في الخارج حيث تقوم لحسابه ببعض العمليات المصرفية . وقد تكون هذه القروض من المصرف المركزي او من المنشآت المالية الاخرى .

ولا نبتعد عن قلب الحقيقة حين نقرر ان اقتراض المصرف من غيره من المصارف يجب ان يكون لظروف طارئه ولاجل قصير .

وحين تضطر المصارف التجارية الى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الاخير فان هذا لايعني استجابة المصرف المركزي لها ، اذ يتوقف ذلك على سياسة المصرف المركزي ومدى النشاط الاقتصادي الى الائتمان . وحين تقترض المصارف التجارية من المصرف المركزي فانها تقترض لاجال قصيرة وتدفع سعرا للفائدة على هذه القروض يسمى سعر الخصم وسعر الخصم ليس سعرا جزئيا لانه اقل من معدلات الفائدة التي تتقاضها المصارف على قروضها .

وجملة القول هي ان خصوم المصرف هي ذاتها موارده المالية فكلما زادت هذه الخصوم زادت الموارد المالية ومن ثم تمكن المصرف من حياة اصول ايرادية اكثر . وقد راينا ان اهم هذه الموارد المالية هي الودائع الجارية والودائع لاجل والودائع الادخارية والقروض من المصارف التجارية الاخرى والمصرف المركزي والمنشات المالية الاخرى . هذا فضلا عن أي حسابات راس المال تعد مصدرا للاموال وان كانت تحتل اهمية ضئيلة نسبيا .

#### 5- قبول اوامر الدفع المصرفية :

ويظهر في ميزانية المصرف التجاري احد الخصوم الهامة وهو يتمثل في قبول اوامر الدفع المصرفية وتنشأ هذه الاوامر بالاتفاق بين المصارف وعمالها وخاصة بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية . فقد لايجد احد عملاء المصرف ما يدفع به قيمة مشترياته . وحينئذ يطلب من المصرف الذي يتعامل معه ان يقوم بالدفع نيابه عنه . فاذا كان مركزه الائتماني قوي فقد يستطيع اقتناع المصرف بقبول ( امر الدفع ) وحينئذ يصبح قبولا مصرفيا . وهذا يعني ان يحل الائتمان المصرف محل ائتمان العميل ولا ريب ان بائع السلع الاجنبي يفضل هذا الاسلوب للدفع . ذلك ان ( قبول المصرف ) للدفع او الضمان الذي يقدمه المصرف للدفع يمكنه من بيع هذا القبول المصرف في السوق النقدية والحصول على نقوده فورا .

وهذا القبول المصرفي للدفع يشكل من ناحية اخرى مصدرا حسنا لتحقيق دخل للمصرف . ذلك ان المصرف يحصل على عمولة على ما يقدمه من خدمة في هذا المجال . وفضلا عن ذلك فان تنفيذ المصرف لالتزامه بالدفع لا يستخدم ارصده النقدية بشكل مباشر حيث تبقى هذه الارصدة حرة لمنح قروض اخرى . لذلك فانه في فترات ندرة النقود وصعوبة حصول المصارف على ارصدة مالية فانها تحبذ زيادة قبولها لاوامر الدفع من رجال الاعمال ولكن كيف تنعكس التغيرات في قيمة الخصوم في ميزانية المصرف لكي نجيب على ذلك دعنا نؤكد انه حين يتمكن المصرف التجاري من تنمية موارده المالية فانه يتمكن كذلك من زيادة اصوله اليرادية .

فاذا اودع شخص ما 1000 جنيه نقدا في حسابه الجاري او في حساب الودائع الادخارية فان المصرف يحوز اصلا نقدا هو 1000 جنيه كما تزيد خصومة بنفس القيمة . وتظهر هذه العملية في ميزانية المصرف الافتراض كما يلي :-

#### تغيرات الميزانية في المصرف

( القيمة بالجنيه )

الاصول	القيمة	الخصوم + ح / راس المال	القيمة
احتياطيات نقدية	1000 +	ودائع	1000 +

وإذا تم ايداع هذه القية بشيك مسحوب على مصرف اخر (ب) مثلا . فان ذلك يحدث نفس الاثر على ميزانية المصرف ( أ ) حيث تزداد احتياطياته النقدية بينما تنخفض هذه الاحتياطيات لدى المصرف (ب) الذي سحب الشيك عليه وهذا ما يحدث عندما يصدر المصرف اسهما عادية . فعندما يباع السهم الجديد مثلا بمبلغ 100 جنيه نقدا فان الاحتياطي النقدي يرتفع بهذه القيمة ومن ثم تتعاظم قدرة المصرف على تنمية اصوله الايرادية وتظهر هذه العمالة في ميزانية المصرف كما يلي :-

#### التغير في ميزانية المصرف الافتراضي (أ)

(القيمة بالجنيه)

الاصول	القيمة	الخصوم + ح / راس المال	القيمة
احتياطيات نقدية	1000 +	اسهم عادية	1000 +

ومثل ذلك يحدث اذا تم شراء السهم بشيك مسحوب على مصرف اخر (ب) مثلا . اذ تزداد الاحتياطيات النقدية بقيمة الشيك بعد تحصيله كما تزداد قيمة الاسهم بمبلغ 1000 جنيه . ولكن اذ يبيع هذا السهم بما يزيد على قيمته الاسمية فان حساب الاسهم يزداد بمبلغ 1000 جنيه بينما يزيد حساب الفائض بالفرق بين القيمة السوقية للسهم وقيمته الايمية وتزداد الاحتياطيات النقدية بقيمة الايرادات المحققة من بيع السهم . واذا يبيع السهم باقل من قيمته الاسمية فان الفائض ينخفض بقيمة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية ويزداد حساب الاسهم بالقيمة الاسمية للسهم بينما تزداد الاحتياطيات النقدية بالايراد المحقق من بيعه .

واذا فرضنا ان احد المودعين في المصرف ( أ ) هو الذي قام بشراء السهم بمبلغ 1000 جنيه وقام بسداد القيمة بالسحب من حسابه الجاري في نفس المصرف فان ذلك يمكن بيانه كما يلي :

#### التغير في الميزانية في مصرف (أ)

(القيمة بالجنيه)

الاصول	الخصوم + ح / راس المال	القيمة
	ودائع جارية	1000 -
	اسهم عادية	1000 +

وهنا نلاحظ انه لم يحدث تغير ما في قيمة الاصول . ذلك ان المصرف لم يحقق موارد مالية من بيعه للسهم المشار اليه . ومع ذلك فقد زادت قدرة هذا المصرف على الاقراض بفعل النقص في ودائعه الجارية . ولا عجب فان المصرف لابد وان يحتفظ باحتياطي نقدي بنسبة معينة من هذه الودائع . لذلك فان انخفاض هذه الودائع يحرر جزءا من هذا الاحتياطي ومن ثم يستطيع المصرف ان يمنح قروضا جديدة وان يخلق ودائع جديدة .

وعندما يقترض هذا المصرف من المصارف التجارية او المنشآت المالية اخرى او من المصرف المركزي ما مقداره مليون جنيه مثلا فان ذلك يظهر في ميزانية المصرف كما يلي :

#### التغير في ميزانية المصرف (أ)

(القيمة بالالف جنيه)

الاصول	القيمة	الخصوم + ح / راس المال	القيمة

احتياطيات نقدية	1000 +	قروض من مصارف اخرى	1000 +
-----------------	--------	--------------------	--------

على ان هناك فرقا بين المصارف والمنشآت غير المصرفية في مجال استخدام الموارد المالية . ولبيان ذلك دعنا نفترض ان منشأة غير مصرفية (س) مثلا حصلت على نقود اضافية من بعض العمليات مثل بيع اسهم او قروض وبديهي ان هذه المنشأة سوف تسعى لحيازة اصول ايرادية فاذا قامت هذه المنشأة بشراء الات بمبلغ 50,000 جنيه فان هذه الزيادة التي تحققت في الاصول الايرادية ارتبطت بانخفاض في الارصدة النقدية لديها واذا فرضنا ان هذه المنشأة قررت ما لديها من اصول بقدر متساوي ويمكن بيان تغيرات ميزانية هذه المنشأة كما يلي :

#### التغيرات في ميزانية المنشأة (س)

(القيمة الالف جنيهه)

الاصول	القيمة	الخصوم + ح / راس المال
ارصدة نقدية ( أ )	50 -	
الات ( ب )	50 +	
ارصدة نقدية ( ج )	50 -	
قروض ( د )	50 +	

(\* تشير ( أ ) ، ( ب ) الى العملية الاولى وتشير ( ج ) ، ( د ) الى العملية الثانية .

اما اذا حصل المصرف التجاري ( أ ) على نقود اضافية من خلال ودائع اولية جديدة او قروض او بيع اسهم ..... الخ فانه يستخدم هذه النقود مباشرة في منح قروض او القيام باستثمارات أي في حيازة اصول ايراديا يخلق على نفسه التزاما في شكل وديعه جارية لعملية وهي وديعة مشتقة ويظهر ذلك في ميزانية المصرف كما يلي :

#### التغير في ميزانية مصرف ( أ )

(القيمة بالالف جنيهه)

الاصول	القيمة	الخصوم	القيمة
قروض	50 +	ودائع جارية	50 +

وليس يخفى ان زيادة الودائع الجارية تستلزم زيادة في الاحتياطي النقدي لتغطية هذه الخصوم الاضافية . ونتيجة لذلك فان المصرف يضيف قدرا اخر من النقود الى الاحتياطي النقدي بدلا من اقراض او استثمار هذه المبالغ مباشرة . وعندما يقدم المصرف قرضا نقديا حين يصر المقترض على ذلك فان الاحتياطيات النقدية لدى هذا المصرف تنخفض بقيمة هذا القرض مباشرة .

ويمكن القول بشكل عام ان المصرف لا يستطيع ان يقدم قروضا او ان يخلق ودائع جديدة الا في حدود ما لديه من احتياطات نقدية تزيد على الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحدده الادارة النقدية متمثلة في المصرف المركزي . وهذه القاعدة العامة ذات اهمية كبيرة . ذلك ان المصرف التجاري عندما يقوم بعملية الاقتراض وخلق الودائع يجب ان ياخذ في اعتباره انه لا يتعامل مع الافراد والمنشآت التي تحتفظ بحساباتها لديه فقط . فقد تقتض المنشأة (س) مليون جنيه من المصرف ( أ ) وتقوم بشراء سلع وخدمات ويتم ايداع قيمة هذا الشيك في حساب المنشأة الثانية (ص) في المصرف (ب) فسوف تزداد احتياطياته النقدية بينما تنخفض الاحتياطيات النقدية للمصرف (أ) ويمكن بيان هذه التغيرات في ميزانية المصرفين كما يلي :-

### تغيرات ميزانية مصرف ( أ )

(القيمة بالالف جنيه)

الاصول	القيمة	الخصوم	القيمة
قروض ( أ )	1000 +	ودائع جارية للمنشا (س)	1000 +
احتياطيات نقدية (ب)	1000 -	ودائع جارية للمنشا (س)	1000 -

### تغيرات ميزانية مصرف (ب)

(القيمة بالالف جنيه)

الاصول	القيمة	الخصوم	القيمة
احتياطيات نقدية (ب)	1000 +	ودائع جارية للمنشا (ص)	1000 +

ويشير الرمز ( أ ) الى نتائج القرض الذي قدمه المصرف ( أ ) الى المنشأة (س) بينما تشير (ب) الى الآثار المترتبة على شراء المنشأة (س) ما قيمته مليون جنيه من السلع والخدمات من المنشأة (ص) التي اودعت الشيك ف بالمصرف (ب) الذي يقوم بدورة بتحصيل قيمته من المصرف ( أ ) ومن ثم تنخفض قيمة الودائع الجارية للمنشأة (س) .

فلو ان المصرف ( أ ) لم يكن لديه سوى 500,000 جنيه كاحتياطي نقدي اختياري فان هذا يعني انه يواجه عجزا في الاحتياطي النقدي القانوني قدرة 500,000 جنيه . وعلى ذلك فانه يضطر الى خفض قروضه او الى الاقتراض من المصارف او المنشآت المالية الاخرى . وكلا البديلين ضار حيث ان ما يحصل عليه من قروض يدفع عليه فوائد كما ان خفض قروضه يعني حصوله على ايرادات اقل .

وتأسيسا على ذلك يمكن القول ان المصرف التجاري عليه ان يتوقع ان يفقد احتياطيات نقدية الى المصارف الاخرى عندما يقوم بتقديم قروض . لذلك فان عليه ان يجعل قروضه واستثمارته في حدود احتياطياته النقدية الاختيارية أي التي تزيد عن الاحتياطي القانوني اللازم لتغطية الودائع القائمة - وتؤدي اية زيادة في موارده المالية الى دعم احتياطياته النقدية ومن ثم زيادة قدرته على التوسع في منح القروض والاستثمارات .

على ان ثبات حجم الارصدة المالية قد لايعني عجز المصرف عن الاحتفاظ بنفس الحجم من القروض والاستثمارات . ذلك ان التيار المستمر لسداد القروض القائمة قد يمكنه من الاحتفاظ بنفس المستوى من القروض والاستثمارات من خلال تقديم قروض جديدة رغم انه لم يحصل على احتياطات نقدية اضافية .

### **ثانيا : الاستخدامات المالية للمصارف التجارية :-**

ان الدراسة التحليلية لجانب الاصول في ميزانية المصرف التجاري تكشف عن مجالات استخدام وطبيعة موارده المالية . وفي تحليل هذه الاصول يجب ان نتذكر دائما ان الموارد المالية للمصرف قصيرة الاجل . لذلك فان ما بحوزة من اصول لابد وان يكون متفقا مع طبيعة هذه الموارد . ويمكن القول بشكل عام ان هذه الاصول تنقسم الى ثلاث مجموعات رئيسية وهي الارصدة النقدية والاستثمارات .

#### **1- الارصدة النقدية :**

وتتكون الاصول النقدية لدى المصرف من الارصدة النقدية في خزينته والاحتياطي لدى المصرف المركزي والارصدة النقدية لدى المصارف الاخرى . وتمثل الارصدة النقدية الحاضرة خط الدفاع الاول في مواجهة المسحوبات اليومية للعملاء والمودعين وهذه الاصول كاملة السيولة لا تولد للمصرف ايرادات .

#### **2- الاستثمارات :**

ويتكون هذا البند من الاستثمار في الاصول المالية واهمها الاسهم والسندات والاوراق المالية الحكومية . وتفضل المصارف التجارية الاستثمار في الاوراق المالية الحكومية وتلك التي تصدرها المنشآت العامة لسببين اساسيين . اولهما ان هذه الاوراق مضمونة وتتمتع بامان كامل حيث ينعدم خطر عدم القدرة على السداد . اما ثانيهما فهو اتساع نطاق السوق امام هذه الاوراق . اذ تستطيع المصارف حين تشتد حاجتها الى النقود ان تحصل عليها بسرعة وبتكلفة ضئيلة من خلال بيع هذه الاوراق الى عدد من تجار الاصول المالية العامة . ومهما يكن من امر فانه لكي تحتفظ المصارف التجارية بدرجة مناسبة من السيولة فانه لامناص من وجود قدر مناسب من الاصول قصيرة الاجل بين استثماراتها ذلك ان هذه الاصول تعدها المصارف احتياطات ثانوية .

#### **3- القروض المصرفية :**

تحتل القروض المصرفية الاهمية النسبية الاولى بين اصول المصارف التجارية . فقد تصل نسبتها الى نحو 50% من جملة هذه الاصول . فضلا عن ذلك فانها اكثر الاصول الايرادية ربحية وان كانت اقلها سيولة . اذ يتعدى تحويل هذه القروض الى نقود قبل ان يحل اجل الوفاء بها . ويمكن التمييز بين القروض والاستثمار في الاوراق المالية باسلوبين . اولهما ان القروض ليست ادوات قابلة للتداول . لذلك فانها اقل سيولة من الاستثمار في الاوراق المالية . أي ان هذه القروض لايمكن بيعها مقابل نقود في سوق نشطة . اما ثانيهما فهو ان القرض ينشأ من خلال سعي المقترض وطلبه للقرض . ذلك ان المصرف لايمكنه ان يجذب فردا ما من الشارع ويجبره على الاقتراض . اما حيازة المصرف للاوراق المالية فتتولد عن سعيه هو ومبادرته . فاذا رغب المصرف في شراء اوراق مالية فانه يسعة الى تحقيق ذلك من خلال الاتصال بسماسرة وتجار الاصول المالية .

وتكمن اهمية هذا التفرقة في ان المصارف لا تنتظر المقترضين حتى يطلبوا قروضا لتجد سبيلا لاستخدام ما لديها من ارصدة مالية ولكنها يجب ان تسعى للاستثمار في الاصول المالية قصيرة وطويلة الاجل بشكل يحقق لها التوازن المرغوب بين السيولة والربحية .

وتحتل القروض التي تقدمها المصارف التجارية الى رجل التجارة والصناعة لتمويل النشاط الجاري اهمية نسبيه عالية في جملة القروض اذا يقتضه هؤلاء لاجل قصير لدفع الاجور والمرتببات وتمويل المخزون ولمواجهة بعض المشاكل المالية المؤقتة ... الخ ومن المعلوم ان اغلب القروض قصيرة الاجل يتم سدادها خلال سنة . اما القروض متوسطة وطويلة الاجل فقد يمتد اجلها اكثر من سنة وحتى عشر سنوات . على ان بعض القروض قصيرة الاجل قد يتحول الى قروض متوسطة او طويلة الاجل من خلال تجديدها كلما حل موعد استحقاقها .

كما تمثل القروض العقارية - وخاصة القروض لانشاء مساكن - نسبة هامة من القروض المصرفية . وهي قروض طويلة الاجل قد تتجاوز اجلها عشر سنوات . وقد اصبحت المصارف مصدرا رئيسيا للائتمان الاستهلاكي في عالم اليوم . اذ تمثل القروض التي تمنح للمستهلكين نسبة عالية من القروض المصرفية ولا عجب فان بعض المصارف تفضل على الائتمان لرجال الاعمال لانه اكثر ربحية واستقرارا ولذلك فان هذه المصارف قد ابتكرت وسائل جديدة وطورت ما لديها من وسائل لتقديم هذا النوع من ائتمان . وهناك انواع اخرى متعددة من القروض مثل ما تقدمه المصارف من قروض لسماسة وتجار الاصول المالية وما تقدمه من قروض للأفراد لشراء اوراق مالية ... الخ .

ويمكن تقسيم القروض المصرفية الى قروض بضمانات واخرى بدون ضمانات . وتستهدف الضمانات التي يطلبها المصرف خفض درجة الخطر .

المحتمل لعدم السداد . وقد تكون هذه الضمانات شخصية او عينية ويكون الضمان العيني غالبا في شكل اوراق تجارية او اوراق مالية او سلع او محاصيل ... الخ . اما القروض بدون ضمانات فهي محدودة ولا يقدمها المصرف الا لعملاء عرفوا بالامانة وقوة المركز المالي والالتزام بمواعيد السداد . ومع ذلك فلا بد للمصرف من مراعاة مبدأ الحذر عند منح هذه القروض بسبب ارتفاع مستوى خطر عدم السداد . ولا يخفى ان هناك مبدأ اساسيا بحكم تحديد ضمانات القروض وهو ان قيمة القرض لا تتعدى نسبة محددة من القيمة السوقية لهذه الضمانات وتتضاءل هذه النسبة مع زيادة احتمالات الخطر . واعمال هذا المبدأ يجنب المصرف الخسارة التي قد تتولد عن انخفاض القيمة السوقية للضمانات في نفس الوقت الذي يعجز فيه المقترض عن السداد ومن هنا فان المصرف يراعى دائما ان تكتون الضمانات التي يقبلها سهلة التسويق حتى لا يواجه مشاكل عند بيعها استيفاء لحقوقه .

#### **4- الاوراق التجارية :**

واهم هذه الاوراق هي الكمبيالات . وهي ادوات لتسوية الديون في المعاملات التجارية . وتتمتع هذه الاوراق التجارية بدرجة عالية من السيولة لانها اصول قصيرة الاجل ولا مكانية اعادة خصمها لدى المصرف المركزي وتحصل المصارف التجارية على عائد يتمثل في معدل الفائدة الذي يتم به الخصم . ذلك ان المصرف يستبدل بنقوده اصلا اقل سيولة وهو الاوراق التجارية . اذ عليه ان ينتظر حتى موعد اسحقاق هذه الاوراق اذا رغب في الحصول على قيمتها الاسمية كاملة . اما اذا تعجل في ذلك فعليه ان يعيد خصمها لدى المصرف المركزي .

ويبين من تحليل جانب الاصول من ميزانية المصرف التجاري انه كلما تضاءلت سيولة هذه الاصول ارتفعت ربحيتها والعكس صحيح وعلى ذلك فان المصرف يمكنه ان يحقق اعلى درجة من السيولة لاصوله اذا احتفظ بارسدته النقدية عاطلة وحينئذ لن يحقق ارباحا كما يمكنه ان يحقق اعلى معدل ربحية اذا جعل قروضه هي كل ماله من اصول وحينئذ نخفض درجة السيولة لديه الى ابعد الحدود .

لذلك فان نجاح المصرف في ادارة اصوله وخصومة يكمن في تحقيق النوافق الامثل بين مبدا السيولة ومبدا الربحية . وهو حينئذ يحقق اعلى ربحية ونسبة السيولة التي تجنبه مواقف الحرج المالي .

### **ادارة العمليات المصرفية**

#### **ادارة المصرف التجاري واجدافها :-**

ان المصرف الذي يرغب في ان يواصل رحلته في العمل المصرفي لابد ان يعمل على تحقيق معدل تنافسي للعائد . وهذا المعدل يساوي على الاقل المعدل الذي يمكن ان يحصل عليه المساهمون اذا استثمروا اموالهم في مجالات اخرى تواجه نفس مستوى الخطر الذي يواجهه العمل المصرف ومع ان هؤلاء المساهمين قد يقبلون انخفاض معدل العائد في بعض سنوات عجاف الا انهم قد يسحبون راس المال ليوجهوه الى مجالات اخرى اكثر عائدا اذا لم تات سنوات الرخاء بعائد مرتفع بدرجة كافية . وهكذا يصفى هذا المصرف اعماله ويغلق ابوابه تاركا حلبة المنافسة لغيره من المصارف المتنافسة .

ولكي يحقق المصرف ارباحا لابد ان يحقق ايرادا من عملياته المصرفية متمثلة في القروض والاستثمارات وما يقدمه من خدمات لعملائه اعلى مما يتحملة من نفقات عند حصوله على ودائع او قروض . ولا يخفى ان هذا المصرف سوف يدفع من هذا الفرق اجور ومرتببات العاملين به فضلا عن تغطية نفقات للعمليات المصرفية وحين تزيد قيمة الايرادات عن قيمة النفقات يحقق المصرف ربحا . ويذهب جزء من هذه الارباح الى الادارة الضريبية . اما الجزء الاخر فيتجه اما الى المساهمين في صورة ارباح للاسهم او الى احد حسابات راس المال .

ونود ان يرسخ في الوجدان انه لو ان تحقيق هذا الربح يتوقف فقط علي عملية البحث عن مقترضين يرغبون في دفع اسعار فائدة عالية نسبيا لكانت حياة المصرف ايسر . اذ يعمل المصرف حينئذ على خفض نفقاته الى والسيولة الكاملة عندما تكون الاصول جميعها في صورة نقود . ومن المعلوم ان هذه النقود اصل عقيم لا يولد ارباحا لاصحاب الاسهم . كما ان اشد الاصول تعرضا للخطر واطولها اجلا يحقق ارباحا اكثر لفترة محدودة وتولد مشاكل اشد قوة كذلك .

ومهما يكن من امر فان ادارة المصرف مطالبة دائما باقامة التوافق بين طبيعة اصول المصرف وخصومة بحيث تحقق معدلا تنافسيا للفائدة وتوفر الحماية اللازمة لراس مال المصرف في نفس الوقت وبعبارة اخرى ان هذه الادارة مطالبة بتحقيق نقطة الالتقاء السوي بين الربحية والسيولة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمارس فيها المصرف نشاطه .

ولكي تحول الادارة النقدية بين المصارف التجارية وبين الاسراف في توظيف مواردها بشكل يعرضها للخطر ويفرز اثار شديدة السوء على المسر الاقتصادي فانها تقرر غالبا نسبة معينة للسيولة النقدية تلتزم فيها هذه المصارف . وتحدد هذه النسبة غالبا بعاملين اساسيين هما (1) العلاقة بين الاحتياطيات النقدية الاختيارية والقانونية والاصول المالية شديدة السيولة و (2) جملة الودائع بالعملة المحلية والالتزامات الاخرى التي تقترب من طبيعة الودائع اذ يلتزم المصرف بالوفاء بها حالا او في اجل قريب .

#### **ايرادات المصرف :**

ان المصدر الرئيسي لايرادات المصرف هو اصوله الايرادية متمثلة في قروضه واستثمارته . وتشارك القروض غالبا بنسبة عالية في هذه الايرادات فهذا هو هدفها الاصيل الذي منحت من اجله اما الاستثمارات فتتم غالبا في نطاق التوازن بين مبدا سلامة المنشاة ومبدا السيولة فاذا كان الاستثمار اكثر سلامة او اقل

تعرضا للخطر قياسا بالقروض الا انه ياتي بايراد اقل نسبيا وبعبارة اخرى ان معدل الفائدة الاعلى على القروض التي يقدمها المصرف هو تعويض عن الاخطار التي قد يتعرف لها المصرف بسبب عدم السداد في المستقبل .

### **ايرادات المصرف والاستقرار الاقتصادي :**

تعتمد مشاركة المصارف التجارية في دعم التنمية والاستقرار الاقتصادي على استخدامها لما يتجمع لديها من اموال وبقدر ما تنشط هذه المصارف في تنمية مواردها المالية تتزايد قوة دفعها لعملية التنمية وهي حين تشارك في تمويل هذه العملية فانها يجب ان تحذر تغذية التقلبات الاقتصادية حتى لا تعبت بالاستقرار الاقتصادي .

ونسارع الى بيان ان المصارف مؤسسات مالية يقودها دافع الربح ومن هنا فقد تشاركت من خلال اندفاعها وراء الربح في تغذية التقلبات الاقتصادية ويرجع ذلك الى ان لهذه المصارف دور مزدوج في الاقتصاد القومي فهي تخلق النقود وتسمى لتحقيق ربح في نفس الوقت .

وهي كمنشآت تسعى لتحقيق الربح فانها تقوم بما تقوم به المنشآت الاخرى من دراسة وتوقع لمسار الاقتصاد القومي ومن المعلوم ان رجال الاعمال يزيدون نشاطهم اذا توقعوا حدوث رخاء اقتصادي ويقدون اذا توقعوا الانكماش وتقوم المصارف بنفس هذا العمل فهي تزيد من قروضها في فترات الراج وتحد منها في اوقات الانكماش . فاذا فرضنا ان الحكومة لا تقوم بنشاط تعويضي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة الانفاق العام فان هذا التوسع والانكماش في القروض المصرفية ينتهي الى توسع او انكماش مواز في نقود الودائع . وهذا يعني بدورة انه خلال فترات الراج الاقتصادي تضيف المصارف الى العرض النقدي من خلال خلق نقود الودائع ومن ثم تشاركت في زيادة الطلب على السلع والخدمات .

وعندما يحقق المجتمع مستوى التوظيف الكامل لموارد البشرية والمادية المتاحة فان زيادة العرض النقدي تؤدي الى غلاء الاسعار اذ يصعب حينئذ تنمية الانتاج الحقيقي الا من خلال تشغيل القوى العاملة والمعدات والالات ساعات اضافية وتشغيل النساء والاطفال والطلاب واعادة تشغيل الالات القديمة ومن ناحية اخرى لو ان المصارف قبضت يدها عن الاقراض في فترات الانكماش الشديد فان ذلك يؤدي الى انخفاض حاد في مستوى الاسعار ومن ثم ينخفض الطلب الكلي على الانتاج القومي . وهي بذلك اذا تغذي الانكماش وتزيد من حدته .

وعلى ذلك فان هناك حقيقة اساسية يجب ان تستقر في الوجدان وهي ان المصارف تشارك غيرها من المنشآت النظرة الى الحياة الاقتصادية والى اتجاهات النشاط الاقتصادي عند صياغة سياساتها وممارسة نشاطها وهذا يعني ان المصارف سوف تدعم - في غياب توجيه الادارة النقدية - أي اتجاه تاخذه الدورة الاقتصادية . وهي تفعل ذلك من خلال قدرتها على خلق والغاء الودائع الجارية من خلال سياستها الاقراضية والاستثمارية . فقد تغذي هذه السياسة التضخم او الانكماش ومن ثم تؤثر بشدة على مستوى الرفاهية الاجتماعية فهي اذا تتحمل جانبا من مسؤولية التأثير على هذه الرفاهية .

وتولد هذه المسؤولية اعباء على المصارف التجارية كاحاد فكل منها مسئول ايضا عن دعم مركزه المالي الى جانب مسؤوليته الاجتماعية العامة . فاذا التزم المصرف بما يحقق الصالح العام فقد يضعف مركزه التنافسي . فالسياسة الائتمانية المتحفظة في اوقات الرخاء والتوظيف الكامل تؤدي الى خفض ارباحه المحتملة . ذلك لان المقترضين يسعون للحصول على ما يلزمهم من اموال من المصارف الاخرى المنافسة او من المنشآت المائية الاخرى اما اذا كانت سياسته الاقراضية متحررة في فترات الكساد فان القروض التي

لاتسدد تضعف قدرته المالية . واذا اخذ المصرف بسياسة تحقق صالحة الخاص فانه يشارك في تدهور الاقتصاد القومي .

وبسبب هذه المسؤولية المزدوجة ذات الطبيعة المتعارضة فان الحكومات تفرض رقابة شديدة على الجهاز المصرفي من خلال المصرف المركزي ويقوم هذا المصرف بتنفيذ السياسة النقدية مستخدما ما لديه من ادوات تمكنه من توجيه النشاط المصرفي ليشترك في تنمية الاقتصاد القومي ودعمه . اذ يقوم هذا المصرف بوضع ومتابعة تنفيذ المبادئ التي تنظم قدرة المصارف التجارية على خلق النقود بحيث لا تعبت بالاستقرار الاقتصادي . ومن هنا يمكن القول ان المصرف المركزي قد اصبح مسئولا عن تحقيق الاستقرار النقدي والمشاركة في دفع عملية التنمية .

### **تعظيم الربحية ومبدأ سلامة المنشأة :**

وتسعى المصارف التجارية شانها شان غيرها من المنشآت لتعظيم ارباحها باسلوب يتفق مع مبدأ سلامة المنشأة ولكي يزيد المصرف من ايراداته لابد ان يتوسع في قروضه وان يزيد من حجم استثمارته ويتطلب ذلك ضرورة سعية لتنمية موارده المائية . ومن المعلوم ان الاحتياطات النقدية الاختيارية تكون متاحة لهذا المصرف اذا انخفض مستوى الاحتياطي القانوني او نتيجة بيع اوراق مالية حكومية . وليس ثمة ريب ان المصارف لابد وان تلتزم بقرارات الادارة النقدية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني .

وهنا يلح على الفكر سؤال هام هو : كيف تستطيع المصارف التجارية ان تزيد ايراداتها وارباحها اذا لم تكن الاحتياطات النقدية الاختيارية متاحة لها ؟ ونجيب على ذلك بانه يمكن لهذه المصارف ان تلجا الى خفض نفقاتها وقد تستطيع ان تتبنى سياسة جريئة للخصوم من خلال بيعها شهادات ايداع او تحقيق الحد الاقصى القانوني لكل انواع الودائع لاجل . كما يمكنها ان تلجا الى الاقتراض من المصارف والمنشآت المالية الاخرى وكذلك من المصرف المركزي باعتباره ( مصرف المصارف ) وهناك بديل هام اخر وهو ان نعيد ادارة المصرف تشكيل البناء الهيكلي لاصوله لتحسين مستوى الاداء من خلال تنمية القروض الايرادية والاستثمارات . ولنتذكر ادارة المصرف دائما ان القروض والاستثمارات ذات العائد الاعلى تتعرض لاطار محتملة اشد واقوى وان زيادة الاصول التي تواجه درجة اعلى الاخطار المحتملة انما تضعف من البناء الهيكلي للاصول وتعكس صورة سيئة له لدى الادارة النقدية

### **ادارة الاصول :**

تستهدف ادارة اصول المصرف زيادة معدل ربحيته ذلك ان دافع الربح هو الهدف الاصيل للمصرف كمنشأة ويمكن القول بشكل عام انه كلما ارتفعت الاهمية النسبية للقروض زادت ارباح المصرف وعندما تنمو القروض في فترات الرواج الاقتصادي فإنها تعمل على زيادة الودائع الجارية وتدعم الطلب على الانتاج والتوظيف في الاقتصاد القومي .

على انه يجب ان تدرك ادارة المصرف ان نمو القروض قد يأتي بأثار مكسية على الاقتصاد القومي عندما يقترب من مستوى التوظيف الكامل لمواده الاقتصادية المتاحة ، حيث تتضاءل مرونة الانتاج وتتزايد مرونة الاسعار . وعلى ذلك فإن نمو هذه القروض يؤدي الى غلاء الاسعار .

ومع ذلك فإن المصارف تحاول ان تتجنب القيود النقدية التي تحد من قدرتها على التوسع في الاقراض ولاستثمار. وتأسيساً على ذلك يمكن القول انه اذا لم يتعثر العرض النقدي فان اياة المصارف التجارية في الاقراض والائتمان قد تزداد من حدة الضغوط التضخمية من خلال الارتفاع في سرعة دوران النقود ومن ثم ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات ويمكن القول بشكل عام ان هذه المصارف التزاما بمبدأ تعظيم الربح وتجنب الخطر تسعى الى : (1) حياة الاصول ذات المعدل المرتفع للعائد مثل القروض في فترات التوسع والرخاء و (2) تجنب الاستثمارات ذات العائد المنخفض والامان الاعلى نسبيا في فترات التوسع والرخاء و (3) تجنب حياة اصول ذات مستوى مرتفع للخطر اثناء الانكماش و (4) تفصيل الاستثمارات الاكثر امانا في فترات الانكماش .

ولا يخفى ان اتجاه تلك المصارف الى التوسع في القروض المصرفية خلال فترات الرخاء انما يزيد من ايراداتها ولكنه يشارك في رفع مستوى الطلب الكلي . كما ان تجنب التوسع في القروض والاتجاه نحو زيادة الاستثمارات خلال الكساد يزيد من مستوى الامان ويدعم مبدأ سلامة المنشأة ولكنه يشارك في خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات .

### **ادارة الخصوم:**

يقصد بادارة خصوم المصرف عملية اعادة تشكيل بنائها الهيكلية بهدف (1) زيادة نسبة الخصوم الى تتسم بانخفاض معدل دورانها وانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي . ومثل ذلك الودائع لاجل والقروض من المنشآت المالية الاخرى و (2) خفض نسبة الخصوم ذات سرعة الدوران العالية ونسبة الاحتياطي النقدي المرتفعة ومثل ذلك الودائع الجارية .

ويحرص المصرف المركزي - وهو المسئول عن ادارة السياسة النقدية - على الحد من نمو الطلب الكلي خلال فترات الرخاء بتحديد العرض النقدي ليحد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد القومي . وهنا تعمل الادارة الفعالة للخصوم على مواجهة هذه السياسة الانكماشية . وقد تتمكن من زيادة الموارد المالية للمصرف والتوسع في القروض ومن ثم تحد من اثار سياة المصرف المركزي .

وتستطيع المصارف التجارية ان تزيد مواردها المالية من خلال منح عائد تنافسي مرتفع على خصومها المالية . ويمكن القول نظريا ان العلاقة النسبية بين عائد نوع ما من الاصول السائلة وعوائد الاصول الاخرى انما يؤثر بالضرورة على الطب على هذا الاصل من وجهة نظر الافراد والمنشآت غير المصرفية ( وهذه الاصول هي نفسها خصوم المصارف ) . ولشرح ذلك وبيانه دعنا نفترض ان عائد الودائع لاجل ارتفع نسبيا قياسا بالعوائد التي تحققها الاصول الاخرى ( من وجهة نظر الافراد والمنشآت غير المصرفية ) فماذا يحدث . ونجيب على ذلك بان الطلب على الودائع لاجل سوف يرتفع بينما ينخفض الطلب على الاصول الاخرى . اما اذا حدث انخفاض نسبي في عائد اصل مالي ما فسوف ينخفض الطلب عليه .

وهكذا يمكن القول ان الطلب على الاصول المالية يتناسب طرديا مع العائد عليها وعكسيا مع ما تحققه الاصول الاخرى من عائد . وهذا يعني انه اذا ظلت عوائد الاصول المالية الاخرى المتنافسة ثابتة قياسا بعائد الودائع لاجل فانه لن يحدث غالبا عملية احلال بينها .

دعنا نفترض ان المصارف قد نجحت في جعل الودائع لاجل اكثر جاذبية لعملائها وان ذلك قد ادى الى زيادة في هذه الودائع لاجل اكثر جاذبية لعملائها وان ذلك قد ادى الى زيادة في هذه الودائع قيمتها مليون جنيهه ونقص بنفس القدر في الودائع الجارية ز ولما كانت نسبة الاحتياطي القانوني للودائع لاجل اقل بشكل عام منها بالنسبة للودائع الجارية فان المصارف تحصل نتيجة لذلك على احتياطيات نقدية اضافية ومن ثم تتمكن من زيادة قروضها واستثماراتها ومن ثم ودائعها الجارية ولا ريب ان هذه الودائع الجارية الجديدة تفرز اثار على مستوى الطلب الكلي في المجتمع .

فاذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني للودائع الجارية 10% وللودائع لاجل 5% فان هذا يعني تحرير 50 الف جنيه من الاحتياطي النقدي لتغطية الودائع الجارية الجديدة التي تخلقها المصارف عندما تمنح قروضا او تزيد من استثماراتها . وهذه الزيادة في الاحتياطي البالغة 50 الف جنيه تكفي لتغطية 500 الف جنيه من الودائع الجارية . على انه ليس من المتوقع ان تنجح كل المصارف في عملية التنافس على جذب الودائع لاجل . وهذا يعني ان المصارف الاقل نجاحا سوف تفقد احتياطيات نقدية تنساب الى المصارف الاخرى الاكثر قدرة ونجاحا في هذه المنافسة . ولن يؤثر هذا على النتيجة السابقة بالنسبة للجها المصرفي ككل . اذ يعني هذا اكثر من قيام بعض المصارف بتقييد عملياتها بينما تزيد الاخرى من نشاطها . على ان المصارف التجارية لا تتنافس على جذب تلك الودائع في ساحة مغلقة عليها . ذلك ان هذه المساحة مفتوحة امام منشآت مالية اخرى تستبق للحصول على تلك الودائع . وعلى ذلك فان ادارة الاصول والخصوم في المصارف التجارية تحتل اهمية محورية كوسيلة لاستقطاب الارصدة النقدية من خلال منافسة قوية سواء فيما بين هذه المصارف نفسها او بينها وبين المنشآت المالية الاخرى .